جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اثر تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر

قانون المالية 2016 " نموذجا"

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل,م,د تخصص سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

- كروش مريم العطري علي

لجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا ومناقشا

الأستاذ العطري علي مشرفا ومقررا

الأستاذ.....مناقشا

السنة الجامعية:

2016/2015م- 1437/1436هـ

جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

اثر تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر

قانون المالية 2016 " نموذجا"

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل,م,د تخصص سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة: تحت إشراف الاستاذ:

- كروش مريم العطري علي

لجنة المناقشة

الاستاذ.....رئيسا ومناقشا

الأستاذ العطري علي مشرفا ومقررا

الاستاذ.....مناقشا

السنة الجامعية:

2016/2015م- 1437/1436هـ

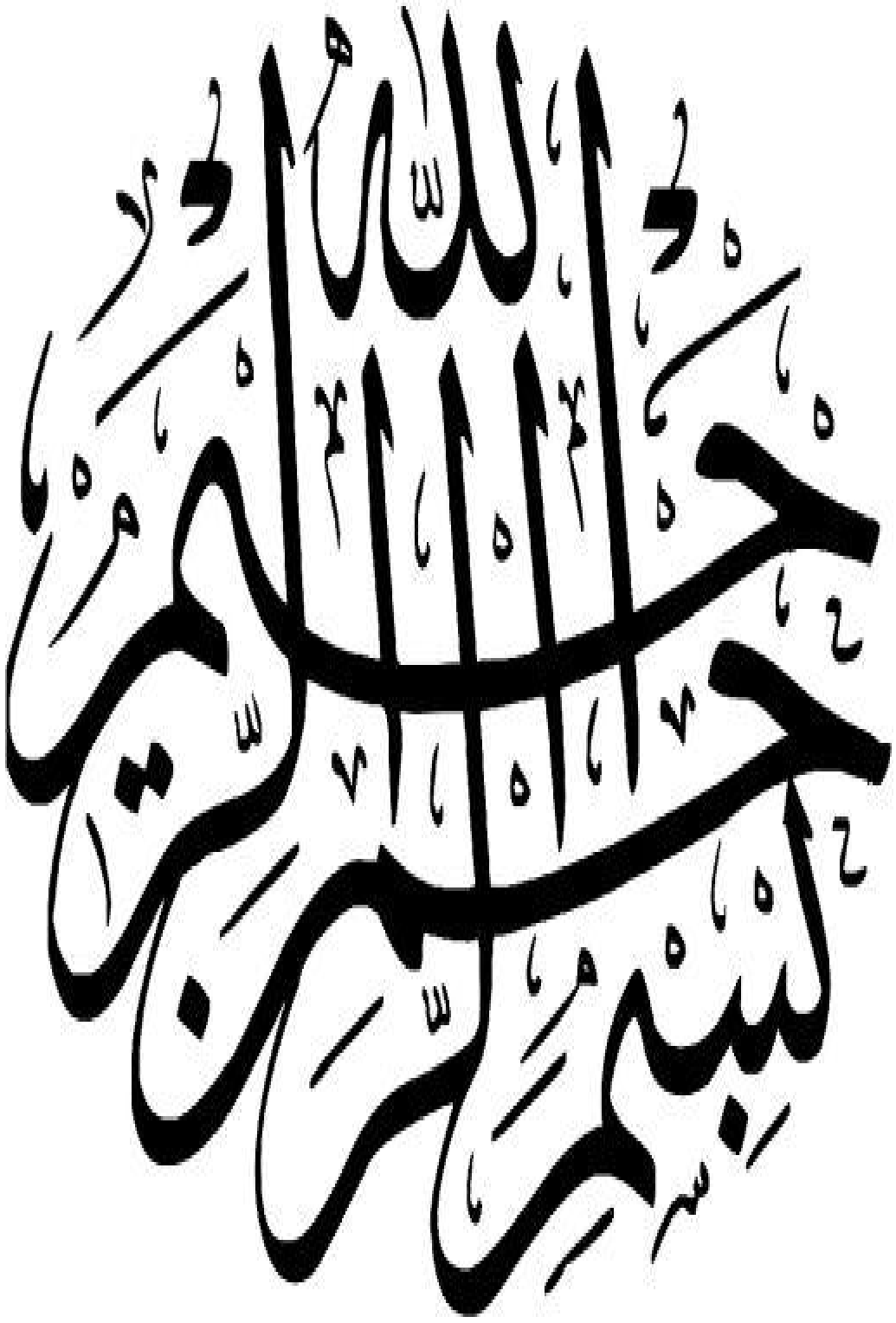
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

اقرأ باسم ربك الذي خلق(1) خلق الإنسان من علق (2) اقرأ و ربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)

صدق الله العظيم

الآيات (1،2،3،4،5) من سورة العلق

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من سهرت الليالي من اجلي .....

إلى من تعبت و لم تنم جفونها لطول انتظاري.....

إلى نبع الحنان التي وهبت عمرها و حياتها لتربيتنا.....

تاج راسي **أمي** الحبيبة

إلى من تعب و شقا لأجل دراستي .....

إلى من أوصلني إلى ما أنا عليه اليوم.....

لك **أبي** الغالي

لكما يا من غمرتاني بحبكما و عطفكما علي حفظكما الله و أطال في عمركما

إلى **إخواتي** : زهرة ،محمد ،بن يحي ،بلال

إلى زوجي العزيز و تاج راسي في الحياة الذي منحني الكثير و ساندني بكل ما يملك و لم يبخل علي يوما بأي شيء إلى **بغداد**

والى كل الأهل والأقارب وعائلة زوجي والى جدي" باهي" رحمه الله

شكر و تقدير

" و أما بنعمة ربك فحدث "

لله الحمد من قبل و من بعد على إتمام هذا العمل، حمدا يليقا بجلال و عظيم فضله و إحسانه، انه هو أهل الثناء و الحمد.

و انه لمن دواعي الاعتراف بالجميل بعد اختتام هذه المذكرة، أن أتوجه بجزيل الشكر و عظيم التقدير و خالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل "عطري علي " لقبوله الإشراف على هذه المذكرة أو لما أنادي به من نصائح سديدة و توجيهات رشيدة و صبره معي إلى آخر المطاف.

و أتقدم أيضا إلى زملائي و زميلاتي و إلى كل من وقف إلى جنبي و ساعدني من قريب أو من بعيد لانجاز هذا العمل، أقول جزآكم الله عني خير الجزاء.

مقدمة

مقدمة :

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بما عرف بالذهب الأسود "**النفط**" حيث انه سلعة إستراتيجية عالمية ،بل هو عصب الاقتصاد الحديث و مادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية و البتر وكيماوية و تدخل مشتقاته في عدد لا حصر له من الصناعات المختلفة ،كما انه يمثل نسبة مهمة **في التجارة** الدولية و يؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ،إضافة إلى كونه سلعة نادرة و محدودة جدا تتحكم في اقتصاديات كاملة سواء للدول التي تعتمد عليه كمصدر للدخل و العملة الصعبة ،أو الدول التي يشكل ركيزة تقدمها الصناعي و قد كان لهذه السلعة اثر كبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية رغم أن تأثيره لم يعد يقتصر على الأداء الاقتصادي للدول بل شمل أيضا ميادين أخرى كالسياسة و الأمن الوطني و تتزايد أهمية النفط يوما بعد أخر إذ ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة ،وما يمكن أن ينتج عنه من طاقة و استعمالاتها المتنوعة في المواصلات و التصنيع و كل أوجه الحضارة الإنسانية القائمة حاليا.

و تعتبر المنطقة العربية من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم بحكم أنها تختزن أهم احتياطي للنفط عبر الكوكب ،بالإضافة لموقعها القريب من الأسواق العالمية و من عدة مناطق بحرية و في **المقابل** ترتبط فيما بينها بقاعدة موارد مشتركة هي النفط ،حيث المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية و من الموارد التي تمول بها برامجها التنموية و رغم انه ليس العامل الوحيد في التمويل ،**إلا أن التجارب** الواقعية تظهر الاعتماد على هذا المورد الناضب في تحصيل الإيرادات المالية **اللازمة لمعظم** اقتصاديات دول هذه المنطقة.

و من جهة أخرى فان أسعار هذا المورد الاستراتيجي انهارت و ارتفعت معها المخاوف من التحديات و ضغوط المطالب الاجتماعية بعد فترة الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر ،مما جعل انخفاض أسعار البترول في هذه السنة يؤدي **إلى ا**نتهاج سياسة التقشف و هي لجوء الدولة إلى إتباع سياسة مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة و إيراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون ان النفط فرض نفسه كسلعة إستراتيجية منذ أكثر من قرن ،ثم تحول من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة لها إلى مناطق إستراتيجية يجب ضمان أمنها بشتى الوسائل و هذا ما نجده في الجزائر التي أدركت الأهمية للمنطقة النفطية العربية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،و تكمن كذلك في معرفة الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و بالتالي على السياسة العامة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- معرفة مدى تاتير تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر.
- محاولة البحث عن بدائل مستقبلية للنفط في حالة وقوع أزمات أخرى مستقبلا.
- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني ،هينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق البترولية.

مبررات اختيار الموضوع :

- المبررات الذاتية : في الحقيقة هناك عدة أسباب شخصية جعلتنا نختار هذا الموضوع و التي قد أملتها علينا طبيعة الاختصاص بالدرجة الأولى مما ولد الرغبة لدينا في تناول موضوع من أهم المواضيع التي تطبع حركية الاقتصاد في الوقت الراهن و سعيا منا كذلك للمساهمة و لو بالشيء القليل و المتواضع بهذا البحث في إثراء الحقل الواسع.
- المبررات الموضوعية : بالإضافة إلى الدوافع الشخصية هناك دوافع موضوعية شجعتنا على هذا الاختيار ،هناك حداثة الموضوع أضف إليه حساسية الموضوع .كذلك النقص الملحوظ في الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع انهيار أسعار النفط لا في رسائل الماجستير و لا حتى المنشورات و الكتب ،و إن وجدت فهي قليلة (إلا في إطار محدود) و بالتالي ضرورة تنبيه صانعي القرار في الجزائر لمواجهة مثل هذه الأزمات في المستقبل بالإضافة إلى كون الأزمة النفطية من اكبر

الأزمات التي يعرفها العالم و تأثر من خلالها الاقتصاد خاصة الاقتصاد الوطني و لا بد من إبراز هذا المشكل و تسليط الضوء عليه و إعطائه أهمية.

الدراسات السابقة :

- **دراسة** "مشدن وهيبة" اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال **الفترة**1973-2003-مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع نقود و مالية **بجامعة الجزائر** 2005 و التي تناولت فيها صاحبتها الأزمات النفطية بداية من 1073 **حتى** 2003 **و** كيف كان تأثيرها على أداء الاقتصاديات العربية مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار و إشكالية توظيفها بما يخدم التنمية و التكامل بين الدول العربية.

- **دراسة للباحثة** "موري سمية" ***تحت عنوان أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات*** النفطية-**دراسة حالة الجزائر-المقدمة سنة** 2009-2010 و التي تعرضت فيه لدرجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية في الجزائر خاصة و أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على النفط في اقتصادها كما سلطت الضوء على أفاق العوائد النفطية في ظل ما تدعوا له دول العالم من البحث عن موارد طاقوية بديلة صديقة للبيئة - و ما يمكن أن نلاحظه هو أن الباحثة لم تتطرق إلى الجانب الاجتماعي الذي قد يتضرر هو الآخر من خلال انهيار أسعار النفط و ركزت بشكل كبير على **الجانب الاقتصادي وحده.**

- **دراسة** "حمادي نعيمة" : تقلبات أسعار و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008.مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية و التي تناولت فيها صاحبتها أهمية النفط في الاقتصاد الحديث و في الاقتصاديات العربية و ارتباطه بالتنمية الاقتصادية مع الاستشارة إلى دراسة و تحليل العوامل المؤثرة على أسعار النفط و أهم التقلبات التي شهدها خلال فترة الدراسة.

حدود المشكلة (مجال الدراسة) :

- **المجال المكاني** : تتخذ هذه الدراسة المجال **المكاني الممتد على كامل التراب** الجزائري مع دراسة حالة الجزائر ليتم التركيز على هذه المنطقة و دراسة اثر تراجع أسعار النفط في **الجزائر.**

- **المجال الزماني** : حدد في الدراسة مجال زماني تراجع أسعار النفط خلال فترة ما قبل أزمة 1986 إلى يومنا هذا.

الإشكالية :

تنبع إشكالية الدراسة من ضرورة تحليل مختلف السياسات العامة في الجزائر و ارتباطها بالمداخيل النفطية و عليه تكون إشكالية الدراسة كما يلي :

- **إلى أي مدى اثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على توجهات السياسة العامة في الجزائر؟**

و لمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كالتالي :

1) ما هي عموميات النفط و تأثيرها على الأسعار ؟
2) ما طبيعة العلاقة بين سعر النفط و السياسة العامة في الجزائر ؟
3) ما هي أهم التقلبات التي عرفتها أسعار النفط و إلى أي مدى تؤثر على الاقتصاد الجزائري ؟
4) فيما تتجلى أهم مظاهر سياسات التقشف التي اتبعتها الجزائر من خلال قانون المالية 2016 ؟

الفرضيات :

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات و التي هي :

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية و استقرار اقتصاديات الدول المتقدمة و حدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.
- يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق النفطية العالمية.

الإطار المنهجي :

- المنهج التاريخي : اعتمد هذا المنهج **للتعرف على مجمل التحولات و التطورات التي** عرفتها الجزائر في محاولتها التعرف على التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر.
- المنهج تحليل المضمون : اعتمد على هذا المنهج في الدراسة من خلال تحليل وثيقة قانون المالية 2016.
- المنهج المقارن : **من خلال مقارنة أوضاع الاقتصاد الجزائري خلال أزمة 1986 و** الأزمة الحالية.

الإطار النظري : اعتمدنا في دراستنا على الاقترابين التاليين :

1) **الاقتراب القانوني** : يعد هذا الاقتراب أساسي في الدراسات حيث يركز على الأحداث و المواقف و العلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و غير المدونة و قد استخدمته في هذه الدراسة من خلال **ذكر بعض المواد** القانونية.

2) **الاقتراب المؤسسي** : المؤسسة يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يستطيع أن يشكل البيئة و يؤثر فيها و ذلك على الأقل بمقدار ما تتشكل المؤسسة بآثار البيئة و المؤسسة لها دور أساسي في عملية التنمية ،فالاقتراب المؤسسي يولي ببقية الأوضاع الاقتصادية و التفافية و الاجتماعية التي توجد فيها المؤسسة.

و قد استخدمت هذا الاقتراب في البحث لدراسة مختلف المؤسسات التي جاءت ضمن برامج الإصلاح التي انتهجتها الجزائر لتواجه الأزمات المتكررة التي تعرضت لها.

تقسيم الدراسة :

و بالإضافة إلى المقدمة التي توضح إشكالية الدراسة و الخاتمة التي تحوي أهم النتائج نقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي :

- يتناول الفصل الأول : الإطار العام للنفط في الاقتصاد الدولي ،من خلال المباحث التالية : المبحث الأول يتضمن أهمية النفط ،أما المبحث الثاني محددات السعر النفطي و أسباب ارتفاعه.
- و يتناول **الفصل الثاني** : اثر التغير في أسعار النفط على السياسة العامة من خلال المباحث التالية ،المبحث الأول لمحة تاريخية عن تطور أسعار النفط أما المبحث الثاني يتضمن أهم مؤسسات صنع السياسة العامة في الجزائر و المبحث الثالث العلاقة بين صنع السياسة العامة و أسعار النفط.

و يتناول الفصل الثالث اثر الأزمة النفطية الراهنة على السياسة العامة ،سياسة التقشف نموذجا من خلال المباحث التالية و يتضمن المبحث الأول بوادر سياسة التقشف و المبحث الثاني قانون مالية 2016 (تحليل وثيقة) أما المبحث الثالث مظاهر سياسة التقشف في الجزائر

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار العام للنفط في الاقتصاد الدولي

-تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 فهو المصدر الأول و الأساسي للطاقة ومحور كل الإنتاج الصناعي و الزراعي في العالم المعاصر و قد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقال عن أحد عشرة آلاف سلعة صناعية مختلفة في العالم، كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية.

إذن لا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي و التجارة الدولية بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط فالأستاذ دانيال يورغن و هو أحد أبرز مَنْ كَتَبَ عن يقول "إن عنصرنا هو عنصر النفط و المجتمعات الحديثة مجتمعات نفطية و الإنسان المعاصر هو أساسا غنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"[1] و من هذا المنطلق سنناقش الفصل الأول و ذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول:التعريف النفط واهميته

المبحث الثاني: محددات السعر النفطي

[1] حسين عبد الله، البترو العربي، **دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية سنة 2003

المبحث الأول : التعريف بالنفط وأهميته

المطلب الأول : مفهوم النفط

الفرع الأول: تعريف النفط

-**النفط**: oil كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية نافت أو "**نافتا**" و هي قابل للسيلان، **أما كلمة بترول** فهي مشتقة من كلمتين لاتينية بترا « petra » التي تعني الصخرة و أوليوم « oleum » **التي تعني** الزيت petroleum و لهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري.[1]

-كما يعرفه محمد أحمد الدوري "بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة و متميزة و لونها متنوع بين **الأسود و الأخضر و البني و الأصفر** .....إلخ كما أنه مادة لزجة و هذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام و هذه الكثافة النوعية متوقفة و متحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله و العكس بالعكس[2].

و نجد تعريفات مختلفة:

-النفط و البترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل، و النفط مصطلح فارسي ويعود أصل التسمية اللاتينية غلى كلمة petroleum و هي تتكون من مقطعين petr **و تعني صخر و** oleum و تعني الزيت بمعنى زيت الصخر، و هو عبارة عن **سائل** كثيف قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر و يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية كما أنه يختلف في مظاهره و تركيبه و نقاوته من مكان لآخر و هو أحد المصادر الرئيسي للطاقة في العال.

-و النفط مادة بسيطة تتركب من عنصر ين فقط هما الهيدروجين و الكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و غير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به و المياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت[3].

-كما يعد النفط طاقة أحفورية ناضية و ذات مخزون محدود كما تجمع مختلف تعاريف على أن النفط عبارة عن خليط من الفحوم الهيدروكربونية السائلة، يحتوي على فحوم هيدروجينية غازية وصلبة و سائلة و محلولة في ذلك الخليط.

-

[1] حسين عبد الله، البترول العربي، **دراسة اقتصادية سياسية، مرجع**سبق ذكره، ص1

[2] **محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 8

[3] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا**ط1، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت 2007م 1427ه، ص5

الفرع الثاني: أصل النفط

تباينت الآراء حول الأصل النفط و كيفية تكون في الطبيعة، و تبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ النفط هما:

1) النظرية العضوية : يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية و هي صخور تكونت من الوحل و الرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار و كانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيها و جوفها غلى البحر، حيث ترسبت معها بقايا الملايين من النباتات و المخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر و تلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، و رغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 02 في المائة فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن7 ملايين طن من البترول.[1]

2) النظرية اللاعضوية: و هي من أول و أقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول و الكيفية التي يتم بها و بداية تلك النظرية تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر[2] و إن هذه النظرية رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكون في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد و تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء و غيرها من العناصر الأخرى و ما يدعم صحة آراء هذه المجموعة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا و مختبريا إلى تحضير المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين و الميثان و غيره من الأحواض[3].

المطلب الثاني : خصائص النفط: تتمثل في

1) درجة الكثافة النوعية: **تعني نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما** تتعادل درجة حرارتها و تتراوح بين 1 و 60 درجة **فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافة** النوعية عالية، و تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام و تقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American petroleum Institule) و بناءاً على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

[1] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**،ط9 ،بدون مكان النشر، 2003، ص 554- 555

[2] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-** 2008 ،ص3

[3] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع السابق، ص5

أ-النفط الخفيف : و هو أجود أنواع النفط و تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق و يستخرج منه البنزين الكيروسين و الغاز الطبيعي. **مثل النفط الخام** الجزائر و ليبي قطري[1]

ب- النفط الثقيل : درجة كثافة النوعية 28 درجة فما فوق و تكاليفه مرتفعة و المنتجات المستخرجة منه ثقيلة مثل النفط الخام المصري و السوري

ت- **النفط المتوسط** : درجة كثافته النوعية بين 28 **و** 35 درجة و المشتقات المستخرجة مه **متوسطة** (مثل زيت التشحيم) مثل نفط سعودي و كويتي.

2) نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات

3) **نقطة الانسكاب**: يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة و هي مرتبطة **بال**مادة الشمعية في تركيب فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجته و لزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه و يزيد ذلك من تكالبف الإنتاج و يقلل من الجودة[2]

4) **نسبة الشوائب الأخرى (الماء و الأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في بالنفط الخام** زادت تكاليف إنتاجه و تنخفض بذلك جودته

5) مقاييس النفط:

ـ قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم

أ-حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل و التي تعادل 42 **غالون أي** 159 لتر و يقاس كذلك بالمتر المكعب 6.28 برميل[3]

ب- **حسب الوزن**: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن و فيها حوالي 7 براميل من النفط و تشمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل و يساوي 1006 كغ
- الطن المتري و يساوي 999كغ
- الطن القصير و يساوي 906كغ

[1] مشدن وهيبة: **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي** خلال الفترة 1973-2003،مذكرة ماجستر،2004-2005

[2] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص5

[3] موري سمية، **أثار تقلبات السعر الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستر، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد الجامعية 2009-2010

المطلب الثالث : أهمية النفط

1) الأهمية الاقتصادية:

تتبوأ الدول العربية مكانة هامة على خارطة النفط العالمية و ما يعزز هذه المكانة استحواذها الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، و ما تقوم بإنتاجه و تصديره إلى الأسواق العالمية و باعتبار النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم و يعتبر ذلك من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل و المحور الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية[1]

الفرع الأول: أهمية النفط في الوطن العربي:

تقوم أهمية النفط بدور بارز في اقتصاديات البلدان العربية و ذلك من خلال:

1) النفط مصدر الدخل و مورد للعملات الأجنبية: كان دور النفط العربي محدودا و مساهمة لا تذكر في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الستينات و يعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات العالمية على صناعة النفط العربي[2]، و بعد أن استعادت الدول العربية المنتجة للنفط سلطتها على صناعتها النفطية خلال عقد السبعينات أصبح النفط قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة و في مقدمتها النظام الإقليمي الخليجي و امتلك زمام المبادرة ضمن مبادرة* **الأوبك في تحدث أسعار النفط، و بعد أن كان** سعر برميل النفط الأساسي الذي يتخذ أساسا للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل أكتوبر 1973 **وصل في عام 1980 إلى** 34 دولار للبرميل و مع بداية التصحيح الجزائر لأسعار **النفط منذ** 2000 **ارتفعت الأسعار إلى** 25 دولار.[3]

هذه الزيادات الضخمة في العائدات أدت إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي للدول العربية المنتجة للنفط و كذا ارتفاع الدخل الفردي و لا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة فهو أولا المصدر الأساسي و الأهم للطاقة في العالم الآن لكنه علاوة على ذلك فهو مصدر العائدات النقدية ضخمة و لصناعات واسعة و مجال نشاط شركات عالمية عملاقة، فالعائدات النفطية هي أضخم

---

[1] خميسة عقابي – **النفط في العلاقات الأمريكية** – العربية ، دار حالة الجزائر 1990- 2014 – مذكرة ماجستر،جامعة محمد خيصر- سكيكدة ، 2014-2015

[2] **محمد خنوس، عوامل التوتر و الاستقرار في منظمة الخليج العربي مدة 1980 إلى 2000 دراسة في المحددات** الداخلية و المؤثرات الخارجية رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر كلية العلوم و الإعلام 2007/2006 ص17

* الأوبك : **منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط تأسست في 10-09-1960 ببغداد و تضم 13 دولة**

[3] إبراهيم قصي عبد الكريم **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية**، دمشق منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ص 45

العائدات، و تشكل القسط الأكبر من العملات و الأوراق المالية و السيولة النقدية اليومية و تؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكل دول العالم و الصناعات النفطية أيضا هي أضخم الصناعات حيث تنتج[1] أكثر من11 ألف سلعة و توظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية و الإنتاجية و التكريرية و التسويقية و التوزيعية الواسعة.

و هكذا يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول و هي: الدول المنتجة للنفط و الدول و المستهلكة و بلاد الشركات النفطية الكبرى.[2]

2) النفط مصدر التمويل الأساس لمشاريع التنمية:

يشكل النفط في البلدان العربية النفطية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر **الرأس المال** المطلوب للاستثمار في مشاريع* إنمائية يتوقف حجم الأموال التي يوفرها قطاع النفط على كمية الإنتاج و التصدير و السعر الذي يباع به النفط.

3) النفط قطاع صناعي مهم: و يتجل دور النفط في دمج القطاع النفطي ببقية أجزاء الاقتصاد من خلال إنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكريرو كيميائيات و النقل و صناعة الأسمدة و غيرها.[3] صحيح أن مركز الدول العربية النفطية قد تحسن بعد سيطرتها على قراراتها الإنتاج و التسعير و التصدير تحسن ملحوظا إلا أنها لا تزال في بداية الطريق في* الصناعة النفطية.

4) دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي العام:

من خلال تخطي النفط حدوده القطرية ليشمل دوره الإنمائي البلدان العربية غير النفطية و ذلك من خلال الفروض و التحويلات المالية و الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها البلدان العربية الغنية بالنفط.

---

[1] محمد خنوس مرجع سبق ذكره ص 30

[2] حافظ نرجلس **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت لبناني بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام 2000 ص 82

* مشاريع إنمائية : عبارة عن برامج اقتصادية و اجتماعية و ثقافية شاملة ترتكز على المنهج الاشتراكي لتطوير الاقتصاد الوطني

[3] خميسة عقابي، مرجع سبق ذكره

* الصناعة النفطية: هي مجموعة النشاطات الاقتصادية و التعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية و سواء بإيجادها خاما و تحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة و جاهزة للاستعمال و الستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان

لكن ما يمكن أن نلاحظه هو أن دور النفط إنمائي على الصعيد العربي يبقى محدودا ما لم يحصل نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية[1]

- **الفرع الثاني:** اهمية النفط على الصعيد الدولي:

1) أهمية النفط **كمصدر للطاقة**: أو كمادة خام للصناعة البتروكيميائية و لعل أبرز دليل على ذلك هو مدى اعتماد دول الغرب الصناعية عليه لتسيير الحركة الاقتصادية فيها ماضيا و حاضرا و خلال عقد السبعينات تراوحت حصة النفط العربي ما بين 58 **بالمائة و** 58 **المائة من مجمل**[2] **واردات الدول الص**ناعية الغربية من النفط الخام.

ـ حيث استوردت الولايات المتحدة عام 1724 مليون برميل من البترول في اليوم من الخليج و ارتفعت و أرادتها إلى .2 9مليون برميل في اليوم عام 2004 كما ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية **خلال نوفمبر** 2011 **بحوالي** 0.8 مليون برميل في اليوم أي **بنسبة** 1.7 بالمئة ليصل إلى 46 مليون برميل في اليوم[3]

2) أهمية النفط العربي كمجال للاستثمارات الأجنبية: قال بعض علماء الاقتصاد الأمريكان بصدد الصناعة النفطية أنه "إذا عثرت على النفط فإنه يمكنك أن تحصل على الألف لاستثمارات الأصلي"

ينطبق هذا القول على إنتاج العربي حيث كانت العوائد تزداد بشكل أكبر بكثير كما تعطيه رؤوس الأموال المستثمرة في صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، و لقد كانت هذه الأرباح منذ بداية الامتيازات خالية بلغة نسبتها المئوية خلال الستينات حوالي 70 في المائة و قد تراجعت قيمة الاستثمارات النفطية في الوطن العربي خلال لعقد الثمانينيات تجاوب مع سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على النفط العربي[4].

3) أهمية النفط في تجارة النفط العالمية: يصدر المنتجون العرب معظم إنتاجهم النفطي ما يعطي المنطقة وصفا مهيمنا في التجارة الدولية و النفط **الخام في عام** 2011 **شكلت صادرات المنطقة** نحو 40 في بالمائة من صادرات النفط الخام في العالم ما يجعل المنطقة أهم مصدر لتحركات تجارة

---

[1] خمسية عقابي ،مرجع سبق ذكره

[2] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 19

[3] Cameron Fraser, us Foreign policy after the colfd war : global hegmon or reluctant Sheriff, London and New York : Knowledge taylor and Francis eroup. 2nd edition 2005 p2

[4] محمد ختاوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، بيروت، لبنان دار النقاش ط1 2010 ص 7

النفط و من المتوقع أن تبلغ صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط نحو 20 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2035 حين يخصص معظم هذه الصادرات لدعم الاقتصاديات الآسيوية السريعة النمو.[1]

-الأهمية الإستراتيجية : شكل الوطن منذ مطلع العصر الحديث و ما يزال مفتوحا لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية فهو يتوسط قارات العلم الثالث آسيا و أوروبا و إفريقيا.

-تكمن الأهمية الجيدة الإستراتيجية لهذه المنطقة في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركز إسكانيا إذ يتجمع فيها أكثر من ثلثي الجنس البشري و تتحكم الأراضي العربية في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية هي البحر الأحمر و الخليج العربي[2].

-إن النفط يتميز بخصائص إستراتيجية جعلت منه محط الأنظار دول العالم أجمع و تتمثل هذه الخصائص في المزايا الطبيعية و الاقتصادية التي يتفرد بها النفط العربي.

أ-الموقع الجغرافي : للدول العربية المنتجة و المصدرة للنفط: بتوسط هذا الموقع أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان شرقا أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية غربا

ب- وجود مضايق و الممرات البحرية: التي ينقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم حيث الممرات المائية لخطوط الملاحة البحرية الرئيسية في الشرق الأوسط هي قناة السويس مضيق هرمز باب المندب، تياران و المضيقان التركيان كانت تواجه على الدوام خطر الإغلاق أو **الحصار**.[3]

غن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقل النفط و قلة تكاليفه كما تعني من الوجهة الإستراتيجية *أن المنطقة العربية هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا أو في حالة الدفاع و الهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية و منطقة الأطلنطي.

و يمكن تلخيص الأهمية الإستراتيجية للنفط في النقاط التالية :

-إن المخاطر التي تعترض لها الآبار النفطية العربية في حالة النزاع المسلح محدودة لأنه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة و سهولة.

---

[1] سام الفتوح لور الكاتيري، **النفط الغربي في السياق العالمي و المحلي** 2016/03/28 **متحصل** عليهhttp//www.ofedonline.org/report/Arabic/1Arpdf

[2] **محمد مراد،السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي و المتغيرظرفي**، بيروت، دار النهضة المنهل اللبناني، 2000 ،ص143

[3] ناجي أبي عاد ميشين حرينون، **النزاع و عدم الاستقرارفي الشرق الأوسط**: الناس، النفط، التهديدات الأمنية، عمان، الأردن الأهلية للنشر.

*الاستراتيجية: على أنها علم و فن استخدام الوسائل و القدرات المتاحة و في إطار عملية متكاملة تتم أعدادها و التخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل بعين ضاع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم و الحرب

-إن الآبار العربية بحكم موقعها و خصائصها الإقليمية تستطيع أن تزود مختلف دول العالم بالنفط بسرعة و بتكاليف منخفضة.

-إن الآبار العربية للنفط و بفضل احتياطاتها الضخم و إنتاجها الوفير يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال التوقف المفاجئ لجميع المصادر العالمية الأخرى.

-إن الدفاع عن آبار النفط العربية يمكن أن يتم بسهولة.

هذه الخصائص الإستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم المنطقة بالأخص الدول الصناعية الكبرى لاسيما الولايات الأمريكية التي تعتبرها منطقة حيوية و إستراتيجية لاقتصادها* و أمنها القومي.

4) الأهمية الاجتماعية:

أ-دور البترول في قطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم و يعتبر البنزين وقود السيارات المازوت وقود الطائرات النفاثة و يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للإنسان المعاصر و للنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.

ب- دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم هو الوقود الأفضل في التكلفة.

ث- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:

نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات[1]

ج- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:

تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها و عائلاتهم و كذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية و مراكز البحث العلمي.

[1] مشدن وهيبة ،مرجع سبق ذكره ،ص 71

5) الأهمية السياسية:

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود التاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أنجل مكان الفحم، كمصدر أساسي للطاقة حيث قال كليمنصو* أثناء الحزب العالمية الأولى "**البترول ضروري كالدم**".

و المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي السابق.

محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الإستراتيجي للدول العالم الصناعي و أصبحت المناطق الحيوية كالشرق **الأوسط وشمال** إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ القرن و حتى الآن كما أن سياسة الولايات الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي و تطبيقا لهذا المبدأ بدأت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسة و إنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته.

البترول كسلاح سياسي: لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعمله الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي** أممت بترولها و التي حاولت **أن تتمرد على** عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية1.

* كليمنصو: رئيسي فرنسي سابق

أممت بترولها: **مثل عندما أمم العراق شركة بترول العراق سنة 1973 قامت الشركات البترولية بتخفيض سعر البترول العراقي عن مثيله في الدول المجاور و الامتناع عن تسويق حصة من البترول و الامتناع عن توسيع ميناء الفاو

[1] مشدن وهيبة ،**مرجع سبق ذكره ص** 69

المبحث الثاني: محددات السعر النفطي

المطلب الأول: تعريف السعر النفطي و أنواعه:

-**أولا**: تعريف السعر النفطي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج و من خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر يعني قيمة المادة أو السلعة البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

-ثانيا: **أنواع أسعار النفط**

و من أبرز هذه الأنواع هي:

أ-السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

ب- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان و المشترك بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات و التسهيلات المختلفة **الممنوعة من طرف البائع و المشتري.**[1]

ت- سعر الإشارة :

اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن **سعر البترول الخام و** الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق إن هذا أخذت به طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر **وفرنسا في** 1965.

[1] السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري** (1970-2009) ، مذكرة ماجستير، **جامعة قاصدي مرباح**- ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة جامعية 2012-2013

ث- سعر التكلفة الغربية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام.

ج- السعر الفوري أو الآني : هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية.

المطلب الثاني : محددات السعر النفط:

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغييرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط تمكنها الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد و المجتمع فيها كما أن الدول المستورد للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط و أسعاره فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار لتقلب أسعار النفط و تتنوع هذه العوامل و تتشابك فيما بينها، و سنركز في هذا البحث على العوامل الاقتصادية التي تصاغ في النظرية الاقتصادية بأن لكل سلعة سعرا يتحدد وفق قانون العرض و الطلب مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها.[1]

أولا: الطلب على النفط:

1- مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام:

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي و النوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل[2] مشتقات نفطية مكررة و ذلك عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيمياوية[3].

و أيضا يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة و تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمال تلك السلعة عند سعر

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص 51
[2] محمد أحمد الدورى ،مرجع سبق ذكره ص 147
[3] مورى سمية ،مرجع سبق ذكره 70

معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[1] و من هذا التعريف يتضح لنا أن الطالب العالم على النفط ينقسم إلى :

- **الطلب على النفط الخام**
- **الطلب على المشتقات** النفطية

و يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هم الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره و تتميز* **الطلب على النفط في بالمدى** القصير بكونها شبه معدومة و هذا لأي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص **الطلب في المدى** القصير لأن المستهلك يكون مرتبطا بإشباع حاجته الضرورية من النفط و لا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك بحلول زيادة طلبه على النفط لكن ذلك يبقى محدودا بالنظر إلى الطاقة التخزينية و ارتفاع تكلفتها، و على هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير السعر في المدى القصير.

2- العوامل المؤثرة على الطلب على النفط الخام:

يتحدد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلك له و هي دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية ممثلة في دول وكالة الطاقة الدولية، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك في المجموعة و في العالم، بالإضافة غلى حاجة المجموعة الأسيوية الصاعدة من الدول النامية مثل الهند،و الصين و حاجة روسيا و جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. و في المجموع تستهلك هذه **الدول حوالي** 80% من الاستهلاك العالمي للنفط مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في **جانب الطلب**. [2] و عليه فإن الطلب الخام يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير و هي عوامل متشابكة، بعضها أساس و البعض الآخر مكمل و يتأثر بها الطلب على النفط الخام بدرجات متفاوتة و هي كما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي و مستوى التقدم الصناعي و التوسع الميكانيكي:

بما أن مصادر الطاقة و خاصة النفط تعد عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية و تعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي و **الطلب العالمي على النفط**

[1] هاشم علوان حسين عبد الله محمد حاسم **"اقتصاديات الموارد الطبيعية" بغداد** 1992 ص 320
* **مرونة الطلب على النفط** = التغير في الطلب على النفط / التغير في السعر.
[2] **محمد أحمدالدورى، مرجعسبق ذكره**، ص 53

الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط و مشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات و الآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، و وسائل النقل البحري و البري و الجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصاد كما أن النمو الاقتصادي العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط، و بالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي، من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر[1].

2- سعر النفط الخام:

يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام و العلاقة بينها عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة.

إلا أن هناك اختلافا كبيرا في قاعدة التحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له أن يعتبر النفط سلعة إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط و لجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط و بالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى الطويل و المتوسط مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض و الطالب الذي بإمكانها التأثير عليه حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة و زيادة طلبها عليه.[2]

3- سعر بدائل النفط:

سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا و لجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط و تعويضه ببدائله و على رأسها الغاز الطبيعي و **الفحم** و التي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.

---

[1] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط و تأثيرها على الواردات دراسة الحالة الجزائر 1970-2011** مذكرة ماجستر تخصص اقتصاد و كمي من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 35

[2] **المكرطار فائزة ،التنبؤ بأسعار النفط المرجعية**. مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2000 ص 147

و على الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثيرها على الطلب على لنفط في المدى القصير و المتوسط محدود جدا لأن تكاليفها مازلت مرتفعة جدا، كما أن تغيير النشاط الصناعي القائم على النفط نحو نشاط صناعي قائم على مصدر طاقة بديل له لا يتم بهذه السرعة[1].

4- الاستقرار السياسي و الأمني في العالم:

الاستقرار و الأمن في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، و هذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق و بأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض و الطلب على النفط[2].

5- المناخ:

يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، و في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي عادت إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر[3]كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية و الوسطى في سنة 2005 و أدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثرت على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط[4].

6- النمو السكاني :

تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط لا يعتبر عاملا أساسيا كما أن تأثيره نسبي حيث كلما زاد النمو السكاني زاد نحو التوجه نحو حياة اجتماعية و اقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط و هذا ما تشهده الصين و الهند حاليا و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و

---

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، 71

[2] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 147

[3] داود سعد الله، **اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر** ،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي 2000-2010

[4] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 72

تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط،أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 962 مليار برميل نفط و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطالب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم[1].

ثانيا: العرض النفطي و العوامل المؤثرة عليه

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروفة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض و العكس صحيح أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية[2].

I- مفهوم العرض النفطي :

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة و العرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد و يتم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيدة[3].

و أيضا يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق.و يتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه و قد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه و عرضه في المدى القصير محدودا و ذلك في ظل العقبات التالية:

- عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى و الفعلية و التخزين و النقل

[1] صالح بعوش: إلى أين أسعار النفط"مجلة أخبار النفط و الصناعة الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000 متوفرة على الموقع التالي www.oneegov.ae
[2] جمعة رضوان ،مرجع سبق ذكره ص 39
[3] محمد أحمد الدوري ،مرجع سبق ذكره ص 115

- عقبات اقتصادية متعلقة يتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تدوم فترة أطول و تتطلب إمكانيات مالية و مادية كبيرة جدا
- **محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.**

كما أن مرونة العرض النفطي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغيير الأسعار و كل تغيير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، و ذلك **للعقبات السابقة الذكر**[1].

II- العوامل المؤثرة على عرض النفط :

رغم أن الدول المنتجة و المصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن التحكم الحقيق في عرض النفط هي الشركات النفطية العالمية نظرا لتوفيرها لاستثمارات ضخمة و تقنيات جد متطورة في الصناعة النفطية ترفع بها إنتاجها و عرضها من النفط بالإضافة إلى شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة المنتجة و تتميز بكبر حجم الاحتياطات النفطية التي تشرف عليها و افتقادها التكنولوجيا الرائدة[2].

ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة هي كما يلي:

1- الطلب على النفط:

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق و زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر[3].

---

[1] **محمد أحمد الدوري ،مرجع سبق ذكره، ص 115**

[2] بوزيان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتخبين و المستهلكين** مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر

[3] **جمعة رضوان ،مرجع سبق ذكره ص 42**

2- الاحتياطات النفطية و عمليات البحث و التنقيب عن النفط

تلعب الاحتياطات النفطية و الطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط فكلما كانت الاحتياطات كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة إلى عمليات التنقيب و البحث التي تؤثر على العرض النفطي فالدول المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العمليات بعد أن تضررت مع الدول المستهلكة من تخفيض العرض النفطي لدول الأوبك في أزمة 1973 و تستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنولوجيا عالية و استثمارات كبيرة، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير و بتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث.

إذن إن الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية تعتبر عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكثفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

3- تكلفة الإنتاج:

كلما زادت تكلفة استخراج النفط و تكريره تقلص الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته و ارتفاع تكاليف إنتاجه، و العكس صحيح فكلما انخفضت تكلفت الإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط و على هذا الأساس يزداد و الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف استخراجه و تكريره أقل بكثير من غيره من أنواع النفط و في نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه.

4- سعر النفط الخام:

أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار و أسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية، و العكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعرض تكلفة استخراجه يقلص من[1] الكميات المعروضة في المدى القصير أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص 75

5- سعر مصادر الطاقة البديلة:

يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط و إمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط الذي هي تابعة فيه لـدول مظمة الأوبك. *

* دول مظمة أوبك: العراق و الكويت و السعودية و إيران و فنزويلا، قطر، ليبيا، اندونيسيا، أبو ظبي، الجزائر، نيجيريا...

خلاصة الفصل:

يتأثر سعر النفط خلال فترة الدراسة وفق النظرية الاقتصادية في تحديده لعوامل العرض و الطلب على النفط التي تؤثر عليهما عوامل أخرى مع تداخل و تشابك العلاقات بين هذه العوامل و العرض النفطي و الطلب عليه و سعر النفط.

بما أن النفط ثروة ناضبة و سلعة غير عادية على الدول المنتجة له أن تعمل على تحديد سعر عادل يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد جديدة تواكب أي زيادة في الطلب العالمي عليه و يحقق عائدا مجزيا للشركات النفطية و تعويضا معقولا لهذه الدول، مع تحريره من الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية لإبقائه وفق قانون السوق الحرة و آلية العرض و الطلب لا يحقق هذا الطلب.

- السوق النفطية خلال الفترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث السياسية و الاقتصادية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار و يولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أثر التغير في أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر:

تمهيد :

يعتبر مفهوم السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها مؤسسات ومرتكزات وسلوكيات وعلاقات أصولا لظاهرة سياسية التي يتعامل معها النظام السياسي وبالتالي فهي توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية الأمر من خلال قرارات وأنشطة إلزامية موزعة على تلك القيم في إطار عملية بين مدخلات والمخرجات والتغذية العكسية حيث أن السوق النفطية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات و شركات الدول المستهلكة و المنتجة للنفط كما أنها تشهد تدهور و انهيار أسعار النفط متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها و تضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يبقى لاستغلال ثروته النفطية و الاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن و بين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على النفط بأرخص الأسعار و من هذا المنطلق سنناقش الفصل الثاني و ذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن تطور أسعار النفط

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الطاقوية في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقة بين صنع السياسة العامة و أسعار النفط

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن تطور أسعار النفط

المطلب الأول: تطور الأسعار قبل أزمة 1986:

لم تنخفض أسعار النفط في سنة 1986 فجأة. و إنما كان ذلك نتيجة إستراتيجية طبقتها الدول **المستورد**ة للنفط بعد الأزمة النفطية 1973، حيث منذ نهاية 1982 **عرفت الطلب على النفط**[1] **انخفاضا** للأسباب التالية:

1- نجاح الدول الصناعية في ترشيد استخدام الطاقة و النفط خاصة و تطوير بدائله مثل الفحم، الطاقة النووية، و الطاقة المتجددة.

2- **لاستمرار حالة الركود الاقتصادي في الدول** الصناعية منذ أزمة 1973 اشتدت حدته في **فترة** 1979 **إلى** 1982 **خاصة مع ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى** 40 دولار للبرميل،

3- تكوين هذه الدول الصناعية لمخزون إستراتيجي ضخم من النفط منذ نهاية السبعينات استعملته ضد الدول المنتجة لتأثير على أسعار بالانخفاض.

4- تنمية **إنتاج دول خارج الأوبك الذي وصل سنة** 1986 **إلى** 11.4 مليون برميل يوميا أهم الدول المنتجة من خارج أوبك و هذا ما أدى إلى تدهور نصيب أوبك من الإنتاج العالمي و قلل من دورها في السيطرة على الأسعار.

5- عرفت السوق النفطية في بداية الثمانينيات من القرن العشرين زيادة **التعامل في السوق** النفطية طويلة الأجل و البورصة النفطية مما فتح المجال أمام المضاربة على أسعار النفط و زيادة تقلبها[2]

6- لعبت الخلافات داخل المنظمة أوبك سبب مكملا عزز من اضطراب السوق النفطية خلال فترة الثمانينيات بسبب عدم التنسيق بين الدول الأعضاء و رغم محاولات تنظيم الإنتاج التي اتبعتها المنظمة للسيطرة على الأسعار لكن الدول الأعضاء لم تلتزم طويلا بتلك الإجراءات

أ- عدم التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص و الأسعار النفطية

- من حيث حصص الإنتاج في عام 1982 تجاوزت إيران الحصة المقررة لها 1 مليون برميل يوميا فأنتجته 1.8 مليون برميل يوميا و تجاوزت العراق حصته المقررة في كثير من المرات لتمويل

[1] حسني عبد الله، **مستقبل العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 235

[2] هاشم جمال، **السوق البترولية العالمية و انعكاسها على اقتصاد الجزائر**، أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية عن جامعة الجزائر 1996-1997 ص 92

الحرب مع إيران و لم تلتزم لحجم الإنتاج الكلي المحدد في 1982. مجمل الدول الأعضاء و تجاوزته بزيادة قدرها 9% في الوقت الذي كانت في السوق النفطية العالمية تعاني فائضا في العرض

●من حيث الأسعار الرسمية:

رغم أن المنظمة قامت بتحديد سقف الإنتاج لمنع تدهور الأسعار و الحفاظ عليها عنه 34 دولار للبرميل إلا بعض أعضائها منحوا خصومات على السعر في سنة 1982 مما أدى إلى تحطيم هيكل الأسعار مثلا في فيفري 1983 بادرت نيجيريا بخفض أسعار نفطها بمقدار 5.5 دولار للبرميل من أجل مواجهة انخفاض أسعار نفط بحر الشمال المنافس للخام النيجيري فانخفضت الأسعار الرسمية ب 5 دولار ليصبح سعر البرميل 29 دولار وفي 1984 كانت السوق لا تزال تعاني فائضا في العرض مما جعل المظمة في أكتوبر 1984 تضع سياسة جديدة دون انهيار الأسعار تقضي[1]على الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، غير أن نيجيريا أعلنت عن تخفيض في الأسعار ب 2 دولار للبرميل، و تبعتها بمنح خصومات و تسهيلات لدى البيع كل من إيران، قطر، الجزائر، السعودية، العراق و الإمارات و من جهة أخرى أقدم بعض أعضاء الأوبك على تكثيف صادراتهم المكررة التي لا تخضع للأسعار الرسمية للمنظمة و إتباع أسلوب مقايضة النفط بالقمح أو السلاح.

و رغم هذه التخفيضات إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمنع الفوضى التي عمت السوق النفطية و أدت إلى انهيار الأسعار سنة 1986 حتى وصل سعر البرميل إلى 8 دولار منتصف ذلك العام

ب- دور السعودية داخل منظمة أوبك: منذسنة 1983 لعبت السعودية دور المنتج المتأرجح داخل المنظمة و حتى لا تنهار الأسعار اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعويض عن الزيادة الحاصلة في إنتاج الأعضاء الآخرين. لكن تجاوزت التي حصلت بالنسبة للسعر و حصص الإنتاج جعلتها تحذر في بداية جويلية 1985 من أنها تتخلى عن دورها كمنتج مرن في المنظمة، و عليه أعلنت عن بيع مليون برميل إضافي يوميا عن طريق قيامها بإجراء تخفيض في سعر خام العربي الخفيف السعودي.

و كان هدف السعودية الظاهر إرغام بريطانيا و النرويج على تخفيض إنتاجها الذي زاد في تلك الفترة مما أضر بمصلحة الأوبك مثل ليبيا إيران و الجزائر و لاستعادة مكانتها المسيطرة في المنظمة[2] و

[1] مشدن وهيبة ،مرجعسبق ذكره ص 98

[2] مايكل ليشن: **البحث عن الاستقرار في سوق الغاز**: مداخلة مقدمة في المؤتمر السعودي السيادي للطاقة. الذي عقده مركز الإمرات للدراسات و البحوث الإستراتيجية في 7-8 أكتوبر 2000 الموثقة في كتاب سنفيل النفط كمصدر للطاقة إصدار مركز الإمرات للدراسات و البحوث إستراتيجية أبو ظبي 2005 ص 250

حرب الأسعار هذه التي كانت ناتجة بين الدول المنتجة من خارج الأوبك من جهة أخرى أدت إلى الأزمة النفطية الثالثة في تاريخ السوق النفطية العالمية ألا و هي أزمة 1986 بعد سنة 1973 و 1979[1]

المطلب الثاني: أزمة 1986 أسبابها و نتائجها:

تعتبر أزمة 1986 أول أزمة نفطية تنخفض فيها أسعار النفط و تتأثر فيها مصالح الدول المنتجة لذلك سميت الأزمة النفطية المعاكسة، و بلغت أوجها في جويلية 1986 حين انخفضت أسعار النفط العربي الخفيف إلى 8.63 دولار للبرميل، كما إن تراكم التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية منذ أزمة 1973 كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط سنة 1986 و التي نوردها فيه ما يلي[2] :

أ. عدم تجانس الدول المصدرة للنفط لأعضاء في منظمة أوبك و اختلاف ظروفها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالمية مثل فنزويلا، اندونيسيا، نيجيريا و الجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية و أعضاء مثل الإمارات العربية المتحدة و إيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية و سياسية من خلال المنظمة[3].

ب. عدم احترام معظم دول أوبك لحصص الإنتاج و الأسعار الرسمية في بداية الثمانينيات كما سبق الإشارة إليه

ج. الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج الأوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج و بريطانيا مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدة للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.

د. المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام لحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة كالأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت بالنسبة إلى 60% و رغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

---

[1] مايكل ليشن، مرجع سبق ذكره ص 250
[2] جمعة رضوان ، مرجع سبق ذكره ص 16
[3] حسين عبد الله: **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره ص 68

ه. انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973 مما أجير الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، و قد تم تعويضه بالفحم الطبيعي **و بالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4%سنة 1985 مما أدى أثرعلى حصة** أوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا.[1]

و. توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حين أصبحت تحتل 70% من تعاملات العالمية للنفط، و بداية بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين **وصعوبة توازن قوى العرض و الطلب على النفط**.

ز. الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول من خارج أوبك كبريطانيا و النرويج و المكسيك بزيادة إنتاجها و تخفيض سعر نفطها من خلال عقدها لاتفاقيات NET BACK التي تعتمد في تسعير النفط الخام على سعر المشتقات النفطية من برميل النفط الخام المباع في السوق الحرة بعد تكلفة الشحن و التفريغ، و هذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986

نتائج أزمة 1986:

كان من بين أبرز نتائج انهيار أسعار **النفط في أزمة** 1986 ما يلي:

أ- على الدول النفطية المنظمة للأوبك:

- بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق **منذ** 1988 مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منظمة الخليج **العربي مثل البرنت و خام** دبي و مزيج عمان.
-

في ظل المنافسة بين الدول المنتجة للنفط المنظمة إلى الأوبك و غير المنظمة لها أو فشل الطرفين في الوصول إلى اتفاق[2] زادت الدول النفطية المنظمة للأوبك إمداداتها النفطية مما جعل حصتها في السوق النفطية العالمية ترتفع 32.8%**سنة** 1986 **إلى** 38.8%**سنة** 1990 و ذلك تطبيقا لسياسة زكي يمنى* التي تنص على رفع مداخيل دول الأوبك من خلال زيادة الإنتاج بدلا من انتظار ارتفاع **الأسعار**.

[1] **المكرطار فائزة** ،مرجع**سبق** ذكره ص 178
[2] **جمعة رضوان**، مرجع**سبق** ذكره ص 17
* وزير النفط السعودي في تلك الفترة

- انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار سنة 1980 إلى 68.1 مليار دولار سنة 1988 و من جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الأوبك من شأنه أن يطيل عمر الاحتياطي النفطي لديها، كما كما يشجع الدول النفطية على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الاعتماد شبه الكلي على إنتاج و تصدير النفط.

- انخفاض معدل النمو في الدول النفطية (التي يصنفها صندوق النقد الدولي إلى 18 بلد منها هي أعضاء الأوبك) في الفترة 1982-1987 بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينات (من 1.1% إلى 5.9% 1)

- نقص مداخيل الدول النفطية و تجنب المشاريع غير الضرورية و التي لا تحتل أهمية في التنمية الاقتصادية، و أمام هذا الوضع برامجها التنموية و البحث عن سبل أخرى لتمويلها باللجوء إلى المديونية في ظل تفاقم العجز في ميزانيتها و حدوث أزمات اقتصادية داخلية

- تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون النفطية لتعويض إيراداتها النفطية القليلة نتيجة انخفاض

- أسعار النفط و أملا منها في انتعاش النفط قريبا لتسديد تلك الديون و فوائدها

ب- على الدول الصناعية الكبرى:

- في ظل انخفاض أسعار النفط ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت مكلفة لها و زاد طلبها على النفط حيث ارتفع استهلاك النفط في الدول مظمة التعاون الاقتصادي و التنمية إلى 5% في الثلاثي الثاني من 1986 و بالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت هوامش ربحها من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار 1986، و على هذا الأساس انخفضت عمليات البحث و التنقيب و الاستكشاف و الاستثمار في النفط.

[1] Bernard bourgois et Victor Rodriguez sadilla T'exportation pétrolière entre les décennies 80 et 90 avantage géopolitique et ordre pétrolière « Revue de l'énergie N437 Fevier 1992 p :127

•**انخفاض معدل** التضخم و أسعار الفائدة و ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه و أشارت الدراسات في تلك الفترة أن كل انخفاض في سعر النفط بدولار واحد يؤدي إلى تخفيض التضخم **بنسبة** 1% **و رفع معدل النمو بنفس النسبة**[1].

•في الولايات المتحدة الأمريكية تراجع اقتصاد ولاية تكساس كثيرا فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي 25 ألف من موظف أعمالهم و تتراجع إيرادات الولاية ب 100 مليون دولار و تقل جهود الشركات النفطية الكبرى في البحث و التنقيب[2] و قلة حدة هذه الأزمة 1986 **عندما ارتفعت الأسعار إلى** 13 دولار للبرميل بعد تخلي دور الأوبك عن سعر البيع الرسمي و التزامها بسقف **إنتاج** 16.8 مليون برميل يوميا و اعتماد إستراتيجية جديدة من أجل مراقبة الأسعار بظهور نظام تسعير **سلة أوبك و العمل من أجل بلوغ سعر النفط** 18 دولار للبرميل و هو ما تحقق في 1987 **لكن سرعان ما انخفض إلى** 14.25 دولار للبرميل **في**1988 بسبب تداعيات الحرب العراقية الإيرانية قبل أن يعاود **الصعود إلى** 17.30 دولار للبرميل في 1989[3].

المطلب الثالث: تطور السعر النفطي خلال فترة 2000-2015

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيف من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق **عام** 2000 **و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر** الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط و الدول المستهلكة.

وفي مطلع 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار ليخفض ب 5.3 **دولار**[4].

بسبب 11**سبتمبر** 2001 و شهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها أثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق **الصادرات العراقية** لمدة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 **كل ذلك** ساهم في رفع أسعار سلة الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

---

[1] **المكرطار فائزة ،مرجع سبق ذكره ص** 183

[2] هاشم جمال، **مرجع سبق ذكره ص** 110

[3] سمير التنير ،**التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيل و حاضرا** دار المنهل اللبناني لبنان 2007 ص 12

[4] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 29**سنة** 2002

و في عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل و يعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:

1- الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002
3- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية
4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.[1]

و شهدت عام 2004 ثروة في أسعار البترول، إذا ارتفع السعر من 28 دولار البرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004. و خلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقة في الطلب على النفط إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية و أمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم ابتداءً من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف المحدد رسميا المقدر ب 1.5 مليون برميل في اليوم،مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية و المحافظة على استقرار أسعار النفط. ولعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية و الولايات المتحدة خارج حدودها و معدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية و الصين و قد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:

1- الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10%سنة 2004
2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وفق إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بسبة 23% أي قرابة دولار للبرميل.[2]
3- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا و العراق
4- إعصار ايفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارص
5- تزايد النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا الصين الهند و دول الجنوب شرق اسيا و غيرها

[1] ضياء مجيد الموسري، ثروة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 ص 17-21
[2] موري سمية، مرجع سبق ذكره ص 84،83

6- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امتداد البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار

و استمر سعر النفط سببا لارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 و تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

و في سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4% و وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004 و وصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

و بهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار و تذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار، مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية و زيادة درجة تذبذبها.

- و قد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.27 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.
- و قد تظافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط و الاضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا و توقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك و تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة[1].
- و شهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار،إذا تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا، و وصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل ثم إلى 113.5 دولار للبرميل ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدء

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص 71

الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط. إلا أن هذا الوضع سرعان[1]

ما تغير في بداية 2008 بتراجع الأسعار إلى 32 دولار للبرميل نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي أفرزت أزمة عالية أدت إلى تباطؤ رهيب في النشاط الاقتصادي العالمي.

و مع بداية التعافي الاقتصادي العالمي في سنة 2009 بالعودة إلى النمو الاقتصادي و تسارع وتيرة التجارة اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع حيث بلغ سعر البرميل 70 دولار في 2009 و انتقل إلى 110 دولار في 2011 ليتعدى حد 120 دولار في 2013، إلا أن الأسعار سرعان ما عادت إلى الانخفاض في أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط معدلات انخفاضها 60% و مع بداية 2015 وصل سعر الخام إلى 50 دولار ليواصل انخفاضه الى اقل من 30 دولار.

الفرع الأول: أسباب أزمة 2014

إن الأزمة 2014 في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب التي تتوزع بين سياسية و اقتصادية مع ترجيح السياسية منها بشكل كبيرو يمكن أن نجملها بالآتي :

1- انكماش الاستهلاك العالمي: رغم الارتفاع غيرالمسبوق لاسعار النفط ن الأسعار ، بسبب الأزمات و الصراعات التي تشهدها مناطق آسيا، و البلقان و إفريقيا، لكن لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 120 دولار للبرميل، لكن لم يكن بحسبانهم أن الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد،حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل إلى و الأزمات حدود 85 دولار للبرميل، و هو أمر غير معتاد في حالات الصراعات و الأزمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا،ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط و القوى التي تهيمن على السوق و التي تستخدم النفط ورقة للمساومة و الإخضاع و الضغوط السياسية.

2- عقوبات اقتصادية ضد روسيا و إيران: هنا يرى العديد من الخبراء و المحللين الاقتصاديين و السياسيين أن ما يجرى في أسواق النفط يعد "عقابا جماعيا" إذا تق منتجو النفط الكبار في العالم و الولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل

[1] شريط رابح و آخرون، **الملتقى الدولي الثاني** "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على تمويل الجماعات المحلية، جامعة الجزائر، في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 02،01 ديسمبر 2015 ص 2

معاقبة روسيا اقتصاديا[1]، بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، و كذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها و أصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج. و لم تكن هذه المرة الأولى التي تستخدم سلاح النفط ضد روسيا و إيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريفان في ثمانيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو و طهران. و يشير بعض المحليين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها. و تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاديات كل من روسيا و إيران.

و هنا يرى العديد من الخبراء أن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدينة قد يوجه تأثير قوى موسكو، و هو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية. و كذلك الحال بالنسبة لإيران التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي فوضته العقوبات.

3- معاقبة دول عربية : أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، تعتمد على النفط مصدرا رئيسيا في اقتصادها، و إعداد موازناتها العامة، و هنا تكمن الخطورة الشديدة، حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضر من هبوط أسعار النفط، و الذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تتبنى موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط مثل العراق، الذي يعد من أول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، مما دفع خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، و كذلك ليبيا و هو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.

[1] مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية و السياسية "انخفاض أسعار النفط....أسباب و عواقب، 23 أكتوبر 2014 ص 1

المبحث الثاني : مؤسسات صنع السياسة الطاقوية في الجزائر

المطلب الأول : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالصادرات الطاقوية

الفرع الأول: أهم مصادر الطاقة في الجزائر

تحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار مادية و اجتماعية ايجابية، حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري و نمو باستغلال هذه الموارد الحيوية،و على رأسها البترول و الغاز الطبيعي، و قد طورت الجزائر هذا القطاع بشكل فعال عبر شبكة من المصانع و المركبات الضخمة، و بالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا و تسويقا و دخلا.

1- **النفط**: أهم مصادر الطاقة الجزائرية، النفط الذي اكتشف عام 1956 **و تتمركز** مكامنه في منطقتين رئيسيتين في الصحراء :

الأولى: حوض حاسي مسعود على بعد 800كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، و قاسي الطويل.

الثانية: حوض عين أمناس على بعد 1600كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، و قدر احتياطي النفط في بالجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، و ارتفع هذا بعد الاكتشافات الجديدة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية و الكندية و الأوروبية و عددها نحو 30**شركة، حيث** تم اكتشاف نحو 30 حقلا جديدا، من بينها 7 **حقول دخلت الإنتاج عام** 1995، و قد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات[1]حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، و هو مرشح للزيادة، غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدد في حوض غدا أمس جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد الدراسات أن الاحتياطات **المؤكدة تقدر بنحو** 12 مليار طن من البترول، و 2000 مليون طن برميل من الكوندنسا، و 71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، و هو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، و يدعم دورها في سوق المحروقات العالمية، و قد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 **حوالي** 900 ألف برميل يوميا، وبقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1.6 مليون برميل/يوم، عام 2007 **بفضل** الاكتشافات الجديدة.

[1] ساعد بلعواد، **مصادر الطاقة في بالجزائر** جريدة الحدث 2013

ينتقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الموانئ الساحلية عبر 5 أنابيب ليصل إلى مصانع التكرير و محطات التصدير و تتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط أنها الوحيدة تقريبا نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة و غاز طبيعي، و الثلث الباقي نفط خام.[1] و أن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 25% من الطاقة الحقيقية و قد استفادت الجزائر من الشركة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما دفع ارتفاع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 200.

و أخيرا يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد إستراتيجي في السياسة الطاقوية الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير و في الاستخدام المحلي.

2- الغاز الطبيعي:

هو ثروة المستقبل في الجزائر قد تركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل، و هو من أكبر الحقول الغازية في العالم، و يقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار $م^3$، ما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة الهامة بإنتاج قدره نحو 60.3$م^3$ وبذلك تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينتقل الغاز من مناطق الإنتاج الساحلي بواسطة الناقلات الضخمة، و تقدر مركبات التمييع في أرزيو سكيكدة ب 30 مليار $م^3$، و بلغ طول أنابيب البترول و الغاز في الجزائر عام 2000 15000 كلم.

و ترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية، عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس و صقلية، و ثالث إلى إسبانيا و البرتغال عبر المغرب، و كان الخبراء يقدرون أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2007 إلى نحو 80 مليار متر مكعب، نظرا للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين، لانخفاض تكاليفه و باعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة، و هناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستغانم الى اسبانيا، و تسلك الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسة جديدة لترشيد و تثمين قطاع الطاقة عن طريق توسع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، و منهجها امتيازات خاصة إلى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستعملة حاليا، و رفع كفاءتها باستعمال التقنيات المطورة.

[1] المرجع نفسه

المطلب الثاني: أهم المؤسسات الطاقوية في الجزائر

1-1- **تعريف شركة سوناطراك**: (Sonatrach) وهي اختصار لـ (société Nationale pour la recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures s.p.a) وهي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر وهي الان متنوعة الانشطة تشمل جميع جوانب الانتاج والاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير وقد تأسست في 1963/12/31، وتعتبر من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا هي تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. معتمدة عن إستراتيجية التنويع و سوناطراك تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحلية مياه البحر، كذلك البحث و استغلال الطاقة المنجمية.

و أيضا سوناطراك هو المختصر الفرنسي للشركة النفطية الوطنية الجزائرية و هي مجموعة بترولية حكومية تختص بالمهن المتعلقة بإنتاج و تسويق المنتجات النفطية، و تقلب بـ"العملاقة الإفريقية" نظرا لكونها إحدى أكبر و أنشط الشركات الإفريقية عبر العالم، و يتجاوز تأثير الشركة المجال الاقتصادي إلى المجالين الاجتماعي و السياسي فهي مشغل للجزائر بعد الجيش و المصالح الحكومية، و تقود خططا عمرانية و اجتماعية عملاقة خاصة في المناطق النفطية، كما أنها مرتبطة أشد الارتباط بالتأثيرات السياسية الداخلية في الجزائر، و فوق ذلك كله تشكل ورقة رابحة في العديد من الصفقات الدبلوماسية الجزائرية.[1]و أن شركة سوناطراك لقد ذكرت أن الاحتياطي الجزائري من المحروقات بقدر 1.800 مليون طن من البترول و حوالي 3350 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. و حوالي 830 مليار م^3 من الغاز المميع، إن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر و اعتمادها الكبير على مداخيل المحروقات و توجهها إلى اقتصاد السوق دفع إلى ضرورة إعادة تنشيط قطاع المحروقات و ذلك عن طريق:

- استغلال الاحتياطي الكبير من البترول و آبار الغاز غير المستغلة و إنجاح هذه السياسة يقضي اللجوء إلى التعاون مع شركات أجنبية متطورة تكنولوجيا حتى تسهل عملية الاستغلال
- فبعد أن نشرت سوناطراك تبدي فيه رغبتها بالسماح للشركات البترولية الأجنبية الاستثمار في الجزائر. فأبدت فورا حوالي 15 شركة اهتمامها و رغبتها في الاستثمار، كما اقترحت بعض الشركات في ميدان الاستثمار، بتمويل برنامج يتكون من مراحل عديدة بقيمة

[1] العربي العربي، رسالة ماجستير دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية(الجزائر-ليبيا) كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم السياسة و العلاقات الدولية 2004-2005

إجمالية ما بين 17.3 إلى 2.4 مليار دولار. و أكدت الشركات الراغبة في الاستثمار إمكانية زيادة الإنتاج عن التقديرات المقدمة من قبل[1]شركة سوناطراك نتيجة التجهيزات المتطورة و الاستعمال التكنولوجي الحديث.

2-1- الشركات الأجنبية:

و قد ذكر وزير الطاقة الجزائري السيد آيت الحسين في شهر فيفري 1992 أن الشركات المهتمة هي شركات فرنسية إيطالية، اسبانية، نرويجية، دنمركية، أمريكية، و كندية هذا و قد نظمت شركة سوناطراك يوما دراسيا عن الثروات الجزائرية و كيفية الاستثمار و التنقيب في الجزائر. مع عرض التعديلات التي طرأت على التشريع في ميدان المحروقات خاصة قانون 86-04، و قد حضر اليوم الدراسي حوالي 19 ممثل عن شركات بترولية أوروبية و من أمريكا الشمالية و آسيا و ممثلين شركات بدأت نشاطها في الجزائر.

- لقد صرح نائب المدير العام لشركة سوناطراك السيد مصطفى قايد بأن هناك مفاوضات مع شركات أوروبية عديدة بغية إبرام عقود معها. و أكد السيد وزير الطاقة الجزائري السيد حسن مفتي أن هدفه المستقبلي هو الوصول إلى إبرام حوالي 40 عقدا مع شركات أجنبية بغية الوصول إلى استغلال الثروات الباطنية في الصحراء الجزائرية، بزيادة الإنتاج من البترول و رفع صادرات الجزائر من الغاز[2] و في لقاء مع رئيس الحكومة السيد عبد السلام وزير الطاقة حسن مفتي و المدير العام لشركة سوناطراك عبد الحق بوحفص، أبدى المدير العام لشركة TOTAL السيد SERGETCHURU رغبته للاستثمار في قطاع المحروقات بالجزائر و المساهمة في تطويره.

- فأبرمت هذه الشركة عام 1991 حوالي 4 عقود تشمل البحث للاستغلال ة كذلك تسويق المحروقات السائلة. هذا مع تشجيع الخبرات الفنية و التقنية الهندسية و زيادة المحروقات السائلة.

- و في زيارة لوفد عن الشركة الأمريكية Halliburton Services و في لقائهم مع رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام و وزير الطاقة و المدير العام لشركة سوناطراك أبرموا عقدا مع شركة سونطراك لمدة ثمانية سنوات التعاون في التنقيب خاصة في منطقة حاسي مسعود. و توسع العقد الذي أبرم في شهر 1989 و الذي قيمته 40 مليون دولار و لمدة خمس سنوات. و هذا من أجل التعاون التقني و تزويد الجزائر بموارد كيميائية و رفع الإنتاج في

[1] جريدة الشعب الجزائري 18سبتمبر 1988

[2] العربي العربي ،مرجع سبق ذكره ص 177،168

بعض الآبار و من أجل هذا الغرض منح البنك الأمريكي للتصدير و الاستيراد قرضا قيمة 33 مليون دولار لشركة سوناطراك كما وافقت EXIMBANK على منح سوناطراك قرضا بالتنسيق مع شركة HALLIBURTON قيمته 7.29 مليون دولار للقيام بدراسات جيولوجية لمعرفة المميزات الفيزيائية لآبار البترول في الجزائر.

- و نتيجة الأهمية التي سيحتلها الغاز الطبيعي مستقبلا، ركزت الجزائر اهتمامها على هذا المورد فحاولت رفع إنتاجها منه، حتى تتمكن من الإجابة على الطلب العالمي المتزايد على هذا المورد.

- لم يكن الغاز الطبيعي منذ القريب جدا يعتبر موردا جدا أساسي و مهم كعنصر من عناصر الطاقة. إلا أنه أصبح يحتل المرتبة الخامسة في استهلاك الطاقة عالميا. هكذا و سنة بعد أخرى، فإن نسبة استهلاك الغاز في تزايد مستمر، خاصة بعد التأكد من إمكانية احتلاله مكان النفط. و لهذا فقد تزايد استهلاكه من قبل العديد من الدول. فتجارة الغاز الطبيعي المميع مثل 290 مليار $م^3$ مقابل 45 مليار $م^3$ عام 1970 و 5مليار $م^3$ عام 1960 كما أن ارتفاع الغاز المميع لا يمكن إخفاءه حيث مثل عام 1989 حوالي 65 مليار $م^3$ أي 23% من المبادلات العالمية مقابل 10% فقط عام 1975[1].

- إن للجزائر دور كبير في الإجابة على نسبة كبيرة من الطلب العالمي على الطاقة للعديد من الدول، أي حوالي 250 مليار $م^3$ من الغاز المميع حيث بلغت الصادرات الجزائرية من الغاز عام 1990 حوالي 31 مليار $م^3$ أي ارتفاعها بنسبة 6% عن عام 1989 و حوالي 88% منه مواجهة إلى أوروبا. 49% لفرنسا و 21% لبلجيكا و 5.16% لاسبانيا و 12% للولايات المتحدة الأمريكية. كما أبرمت الجزائر عدة عقود مع دول منها تركيا ابتداء من 1993 لتمول بـ 2 مليار $م^3$ سنويا من الغاز المميع أما اليونان فتستفيد من 7.0 مليار $م^3$ سنويا ابتداء من 1993

- كما أبرمت الشركة الإيطالية SNAM عقد مع سوناطراك يوم 18 ديسمبر 1990 لرفع إنتاج واد الصفصاف إلى 7 مليار $م^3$ للتزود بكمية 25.19 مليار $م^3$ لمدة 25سنة ابتداء من عام 1994 و إن الأهمية الطاقوية للجزائر جعلت الدول الأوروبية تهتم بها و تسعى للحصول على احتياجاتها من البترول و الغاز الطبيعي خاصة منها بلجيكا حيث أبرمت الشركة البلجيكية TRACTEBELINOUSTRIE ببروكسل عقدا مع شركة سوناطراك من أجل التعاون التقني و إصلاح ما يوجد من أعطاب في مركبات تمييع الغاز الطبيعي المتواجد في

[1] العربي العربي، مرجع سبق ذكره ص 170،169

أرزيو، بطيوة، سكيكدة على مدى خمس سنوات، كما يتضمن العقد تكوين للمستخدمين في شركة سوناطراك التي طلبت من شركة BECHETEL تحسين القدر ة الإنتاجية و زيادتها في كل من وحدات الغاز المميع ببطيوة و سكيكدة، كما كلفت شركة SASIT بإدخل إصلاحات على مركب أرزيو.

- ساهمت خمس هيئات للقروض بمنح سوناطراك قرضا قيمته 33.1 مليار دولار. وذلك في سبتمبر 1991 ، و قد بدأت شركة سوناطراك هذه الأعمال منذ سنة 1987 و ذلك من أجل :

1- رفع الإنتاج إلى 30 مليار م^3 مع بداية 1993

2- رفع القدرة الإنتاجية للغاز المميع بنسبة 15% بغية الإجابة على الطلب العالمي المرتفع من الغاز الطبيعي.

3- رفع الإنتاج من قبل TRANSMED إلى 24 مليار م^3 سنويا مع بداية 1995 مقابل 16 مليار م^3 سنويا حاليا.[1]

3-1 وزارة الطاقة:

عرف قطاع الطاقة والمناجم في بلادنا خلال الفترة الممتدة بين سنوات 1962-2007 تطورا في عدد المشاريع المنجزة التي اتجهت نحو التحكم في آليات نمو الصناعة الطاقوية والمنجمية، والتفتح على الاستعمار الأجنبي المباشر واخضاع المؤسسات الوطنية والاجنبية العاملة في الجزائر الى التزامات الامن وحماية البيئة، واكدت النشرية التي اصدرتها وزارة الطاقة والمناجم حول تطور القطاع خلال هذه الفترة، ان امكانيات الجزائر من مواردها الطبيعة تبقى غير مكتشفة كليا وغير مستغلة اجمالا مما ادى الى تكييف الاطار القانوني الذي يسمح بتكثيف الابحاث المنجمية والنفطية، وكشفت من جانب اخر عن معطيات المرتبطة بوتيرة التنقيب الاجنبي، بالاضافة الى مؤشرات اقتصادية التي تعكس تضاعف رقم اعمال شركات سونطراك والجباية النفطية والناتج الخام المرتبط بها الى اكثر من ست مرات بين 1999-2007 مقارنة بالفترة الممتدة بين 1988-1999. وحسب نفس المصدر تم بين الفترة 2000-2007 اصدار ثلاث نصوصو قانونية من طرف القطاع لتأطير فروع نشاطه وتتمثل في قانون المناجم الصادر في 2001، والذي افضى الى انشاء الوكالة الوطنية للثروة المنجمية والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وقانون الكهرباء في 2002 افضى الى انشاء لجنة تنظيم الكهرباء

[1] العربي العربي، مرجع سبق ذكره ص 171

والغاز، والقانون الخاص بالمحروقات الصادر 2005 والذي ادى الى انشاء الوكالة الوطنية من اجل تثمين المحروقات بالاضافة الى سلطة الضبط والمحروقات.

المبحث الثالث: العلاقة بين صنع السياسة العامة و أسعار النفط

المطلب الأول: السياسة العامة الطاقوية في الجزائر

بشكل موضوع السياسة الطاقوية في الجزائر محور مداخلة قدمها سفير الجزائر أمين المعهد الإفريقي و التخطيط، أوضح السفير لدى تدخله بمناسبة تخرج دفعة من المعهد الإفريقي للتنمية الاقتصادية، و الذي يستقبل إطارات من جميع بلدان القارة أنه على الرغم من الظرف الصعب "الذي تمر به السوق قد حافظت على برنامجه الخاص بتطوير الذي يتمحور أساسا الجزائر" النفطية و الأزمة المالية الدولية إلا أن "حول النشاطات الخاصة بصناعة الاستخراج ومشتقات النفط"

كما ذكر بالتطور الذي شهدته أسعار النفط بين سنتي 2003 و 2008 لتستقر حاليا في حدود 50 دولار للبرميل أو أشار في تركز على تطوير الطاقات من الموارد في مجال هذا الخصوص إلى أن المحاور الرئيسية للسياسة الطاقوية في الجزائر للمحروقات و ترجمتها إلى في الإنتاج، و أضاف يقول إن "هذا التطور في مجال الموارد من شأنه السماح بتغطية الاحتياجات الطاقوية للبلاد على المدى الطويل من جهة و مواصلة المساهمة بشكل معتبر في مداخيل البلاد من التصدير في هذه الفترة الانتقالية نحو الاقتصاد أقل تبعية للمحروقات كما تضمن هذه السياسة –كما قال-عملية تطوير الإمكانات موارد على مخزون معتبر "الطاقات المتجددة" لاسيما الطاقة الشمسية التي تتوفر الجزائر أخرى من الطاقات المتجددة على غرار منها علاوة على تطوير الصناعة الوطنية تضاف إليها منشآت قاعدية ملائمة من أجل ضمان تلبية طلب داخلي في نمو مفرد على الكهرباء و الغاز الطبيعي و الوقود "وبعد أن تطرق إلى الجهود المبذولة"[1] موارد المحروقات على التراب الوطني سيما منها الغاز الطبيعي الذي يعد عنصرا أساسيا لعملية التصنيع عبر البتروكيمياء ذكر شبشوب أيضا بالتوسانة القانونية الخاصة بهذه السياسة تجميع جوانبها. و في هذا الصدد إلى القوانين المتعلقة بالتحكم في الطاقة و الكهرباء و توزيع الغاز الطبيعي علاوة على القانون الخاص بالمحروقات ومختلف النصوص و القوانين إلزامية إلى ترقية الطاقات و في الأخير على أهمية مواصلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري المتجددة، و أكد

[1] بداكار عبد الحميد شبشوب، **"سياسة الجزائر الطاقوية"** جريدة الخبر، تاريخ يوم 2009/04/25 ص 1

الدبلوماسي الجزائري ينبغي أن يظل معتمدا فقط على المحروقات، مشيرا إلى برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي يؤكد استغلال جميع الثروات التي تزخر بها البلاد.

المطلب الثاني: سياسة العامة الاقتصادية:

- السياسة الاقتصادية هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، و ذلك معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة عبر عدد من الوسائل و الأدوات من الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية: **النمو الاقتصادي، خلق فرص** العمل، ثبات الأسعار، تعزيز الصادرات.
- أما الأدوات و الوسائل التي تعتمدها لبلوغ هذه الأهداف، فهي **متشعبة جدا نذكر** منها: الضرائب، نفقات الدولة، معدلات الفائدة المصرفية، المداخيل، الأسعار، المنشآت الاقتصادية التابعة للقطاع العام.
- و تصنف السياسات الاقتصادية وفق هذه المعايير على الشكل التالي

حسب الأهداف: سياسات ظرفية و سياسات بنيوية

حسب الوسائل: سياسات موازناتية و سياسات نقدية

حسب الإستراتيجيات : السياسات التي تركز على الطلب و السياسات التي تركز على العرض

حسب المذاهب الاقتصادية : السياسات الليبرالية الكلاسيكية اللاتداخلية في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و السياسات التداخلية.[1]

المطلب الثالث : آثار الفساد في قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري:

قضية سوناطراك:

من الناحية التقنية يتعلق الأمر ب 4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري "قضية سوناطراك" 1، 2، 3، 4 و لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي و سياسي في هرم الدولة، و يتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين و المسئولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات و رشاوى دولية تقدر بملايين الدولارات من مجموعة الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية.

[1] عمر الشريف، السياسة الاقتصادية و أدوات تحقيق نجاح التنمية و الاستقرار، جامعة باتنة

و تحظى قضيتا سوناطراك 1 و 2 من المتابعة الإعلامية كبيرة نظرا لوزن الشخصيات الجزائرية و الشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

- من أبرز المتهمين في قضية "**سونطراك**" :

يعد وزير الطاقة الجزائري السابق "شكيب خليل" أبرز متهم في هذه القضية، إذ أنه أضاف لكونه الوصي السياسي عن أهم قطاع حيوي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم و لمدة **11 عاما** (**بين 1999 و 2010**) يوصف بأنه كان مقربا جدا من الرئيس الجزائري قبل تفجر الفضيحة.[1] شكيب خليل صبت عالمي كبير،ذلك لأنه قد اشتغل مستشارا للبنك الدولي مكلفا بسوق النفط، و أيضا لترأسه منظمة **أوبك عالمي 2001 و 2008** أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية.

- محمد مزيان هو ثاني أهم متهم في القضية بصفته رئيس المدير العام **لسونطراك لأكثر من 7 سنوات** (2003 **إلى** 2010) و يعد منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية النفطية بالجزائر أحد أكثر المناصب المرموقة في الدولة و لا يصل إليه سوى المقربين جدا من النظام، و له من تأثير ما يفوق الكثير من **الوزراء ظرا لدور الشركة** الاقتصادي و الاجتماعي حسب تقارير.
- إضافة إلى هذين المسئولين، يتابع أكثر من 15 مسئول و مدير تنفيذا في وزارتي الطاقة و إدارة سوناطراك، دون أن ننسى بعض أقارب المتهمين كابني محمد مزيان الذين يلاحقان بشبهة تلقي عمولات و استغلال نفوذ والدهما.[2]

أطوار القضية:

تفجرت قضية سوناطراك عقب نشر موقع ويكيلكس لوثائق سرية للسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي و المالي الذي ينخر قطاع النفط الجزائري، سرعان ما أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، خاصة لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية و ألمانية و فرنسية عملاقة في هذه الفضيحة، لاسيما مجموعة "إينا" الإيطالية النفطية و التي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "سايبام" إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل و مساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى و عمولات تقدر ب 256 مليون دولار، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة

[1] **صلاح حسني، قضية سوناطراك** أكبر قضية في الجزائر، المتحصل عليه من موقع
http :sill :sond.Rac.com تاريخ الاطلاع 17 /2016/04**ساعة** 19:04
[2] سميرة بلعمري، خرجت من واجب و سأكتشف حقائق جديدة عن فضيحة سوناطراك، جريدة شروق 2014/02/08، **رقم** 22256 **عدد** 53

الإيطالية تخص فروع سوناطراك عقب تعالي الأصوات في الجزائر (التي كانت تشهد حالة من الاحتقان الاجتماعي الشديد في ذلك الوقت) ، تم الإعلان عن تحقيق واسع النطاق تخوضه مديرية الاستعلامات و الأمن (أقوى الأجهزة الأمنية و أكثرها تأثيرا على القرار السياسي في الجزائر) تحت اسم "الأيادي النظيفة". أدى التحقيق إلى اعتقال مجموعة كبيرة من المسئولين مع تولي القضايا المكشوف عنها إلى أن وصلت إلى اعتقال محمد مزيان سنة 2011.

سارع الرئيس الجزائري إلى إعلان تعديل حكومي في مايو 2010 أقال بموجبه وزيره المقرب في النفط دون توجيه أي اهتمام له و هو بدوره هاجر إلى الولايات المتحدة بضعة شهور من بعدها إلى أن أعلنت الجزائر عن مذكرة توقيف دولية بحق المسئول السابق في 2013 و لكن سرعان ما ألغيت بسبب ما أعلن عن وجود "أخطاء إجرائية في المذكرة"

بعد جلسات التحقيق المتكررة و نقاش مجتمعي و سياسي حاد انعقدت يوم 15 مارس 2014 أول جلسات المحاكمات العلنية لقضية سوناطراك 1، انتهت بإعلان القاضي تأجيل الجلسة إلى وقت لاحق، و ما يوال اليوم أغلب المتابعين في القضايا الأربعة بين قابع في السجن و هارب في الخرج.

- ماذا تعني القضية للجزائريين؟

بالنسبة للمتابعين الجزائريين، فإن هذه القضية حظيت بمتابعة شعبية و إعلامية واسعة لسببين:

الأول : يتعلق الأمر بكونها إحدى أولى قضايا فساد الدولة التي تتفجر علنية و تخص أكثر القطاعات الحيوية تأثيرا في مستوى معيشة الشعب الجزائري، لاسيما أن الجزائريين نهكوا سنينا طويلة بفساد جزء واسع من الطبقة السياسية، فترقب الجزائر 100/175 في جدول منظمة الشفافية الدولة.[1]

الثاني : كون أن الكثير من المختصين يعتبرون القضية تدخل في إطار صراع مختلف أجنحة الخلافة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة المنهك صحيا منذ سنوات، و القابع في الرئاسة مؤقتا على ما يبدو، ريثما يحسم هذا الصراع السياسي لفريق دون آخر و جدير بالذكر اندفاع المتهمين لا يترد في التصريح بأن موكليهم هم ضحايا عملية تصفية حساب ضيقة تجري في المربع الضيق للنظام الحاكم في الجزائر. كما يشير إلى تلك الرسالة الموجهة من حسين مالطي (نائب الرئيس السابق لمجموعة سونطراك) الموجهة إلى الجنرال توفيق (مدير المخابرات الجزائرية و رجل النظام القوي) المؤرخة 21 فبراير 2013

[1] المرجع نفسه

فضيحة سوناطراك 2 في الجزائر:

شرعت وزارة العدل الأمريكية في إجراء تحقيق معمق حول فضيحة الرشاوى و الفساد الدولي سايبام الإيطالية في الجزائر مع الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، المعروفة برشوة ال200 مليون دولار، و هو ما يجعل شركة سايبام محاصرة من ثلاث جهات بتحقيقات قضائية جزائرية، إيطالية و أمريكية.[1]

و قال المدير المالي لشركة سايبام الإيطالية، ألبتو كياريفي، في تصريح بمناسبة ندوة صحفية قدمت فيها الشركة الإيطالية حصيلتها للثلاثي الأول من السنة الجارية، أن وزارة العدل الأمريكية طلبت الملف الكامل و كافة المعلومات حول التحقيق القضائي و الإداري لفضيحة الرشاوى و الفساد الدولي لشركة سايبام في الجزائر مع الشركة الجزائرية للمحروقات سوناطراك.

و بحسب المدير المالي لشركة سايبام، فإن وزارة العدل بواشنطن قد وجهت مراسلة رسمية للشركة، تطلب فيها معلومات عن ملف الفساد و الرشاوى بالجزائر و ملف القضية ككل، مضيفا أن شركة سايبام قد أبلغت وزارة العدل الأمريكية بأنها مستعدة تمام الاستعداد للتعاون معها، و تزويدها بالملفات و المعلومات الضرورية.

و تأثر هذه التطورات الجديدة أياما قليلة فقط بعد إصدار قرار محكمة نزاعات العمل بمدينة ميلانو، بعدم شرعية تسريح مدير أعمال الهندسة و البناء بييترو فاروفي من الشركة الخلفية فضيحة سايبام سوناطراك.

[1] محمد غانم، أمريكا تحقق في فضيحة سوناطراك 2 بالجزائر جريدة الخبر في السبت 26 أبريل 2014 رقم 3441

و فهم قرار المحكمة نزاعات العمل في بالأوساط الاقتصادية الإيطالية، على أنه خطوة نحو تبرئة هذه الشخصية من فضيحة الرشاوى و الفساد الدولي "سونطراك- إيني-سايبام" خاصة و أنه يعتبر الحلقة الأهم في الملف، بحكم معرفته بمجمع إيني الذي يملك 43 بالمائة من أسهم سايبم، و خصوصا علاقته الوطيدة بفريد بجاوي شريكه في الاستثمارات[1] بحقول العنب و إنتاج النبيذ الفاخر بمنطقة كازيرتا جنوب إيطاليا، و كان القضاء الأمريكي قد عين قاضيا مختصا في قضايا الفساد و تبييض الأموال، للتحقيق في ثروة شكيب خليل بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل بدول اللاتينية و تبين فيما بعد القاضي "ستيفان غيبسون" الذي هو في نفس الوقت عضو قسم مصادرة الأرصدة و مكافحة تبييض الأموال التابعة لوزارة العدل الأمريكية.

و في سياق قال "أليساند روبيستوكيني" و هو محامي بيتروفاروني في تسريح مقتضب ل"شروق" أن قضاة مكتب الإدعاء بميلانو مازالوا تعتقدون بالدور الرئيسي و الكبير لوزير الطاقة الجزائري الأسبق، شكيب خليل في القضية، رغم عدم برمجة أي تاريخ للمحاكمة بعد، مضيفا أن "دفاع فاروني" سيواصل تقصي المفارق بشأن الإسقاط الفعلي لاسم شكيب خليل من قائمة المتهمين في قضية سونطراك.

[1] المرجع نفسه

خلاصة الفصل:

إن النموذج الجزائري الاقتصادي تشوبه شوائب عدة أظهرها انخفاض أسعار النفط، لكن تراجع الأسعار ليس بالضرورة خبرا سيئا للدول المنتجة للنفط مثل الجزائر، بل العكس، هناك مصادر الطاقة في الجزائر توفر فرصة تاريخية للإصلاح في البلاد، **والتي ستكون في المستقبل** القريب مصدر لطاقتنا المحركة وأنها ستصبح ينبوعا لثروات جديدة وحياة هنيئة وبيئة نظفة وتحقيق التنمي المستدامة والشاملة اضافة الى تنمية الموارد و الامكانيات المتاحة والبحث عن مصادر جديدة داخل وخارج الجزائر وهذا بالاعتماد على القدرات الذاتية من جهة من خلال الشراكة الدولية واستقطاب رؤوس الاموال والتكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : أثر الأزمة النفطية الراهنة على السياسة العامة: سياسات التقشف نموذجا

تمهيد

يمكن لأي فرد استخدام سياسة التقشف في حياته اليومية للتخفيف من مصاريفه، كما تستخدمه الشركات إلى خفض نفقاتها من خلال تسريح بعض الموظفين و تخفيض الرواتب و وقف المصاريف غير المنتجة، و كذلك تفعل الحكومات حين تضطرها الظروف إلى تقليص نفقاتها أيضا، إذا التقشف هو إجراء قد يفرض نفسه على القطاعين الخاص و العام حين تنخفض المداخيل و تصبح غير كافية لتغطية المصاريف فيتم اللجوء إلى خيار تقليص النفقات لإحداث التوازن بينها و بين الإرادات، و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : بوادر سياسة التقشف

المبحث الثاني : قانون المالية 2016 (تحليل وثيقة)

المبحث الثالث : مظاهر سياسة التقشف

المبحث الأول بوادر سياسة التقشف

المطلب الأول : مفهوم التقشف

التقشف : هو مصطلح يشير علم الاقتصاد إلى السياسة الحكومية إلزامية إلى خفض الإنفاق وغالبا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة، في كثير من الأحيان تلجأ الحكومات إلى الإجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة، و غالبا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب التقشف بالمعنى العام يقصد به صعوبة العيش مع زيادة و خشونته، بسبب عدم كفاية حاجيات الإنسان و هو في الاصطلاح السياسي برنامج حكومة ذوي طابع اقتصادي، يستهدف الحد من الإسراف من الإنفاق على السلع الاستهلاكية، و تشجيع الادخار، و العمل على مضاعفة على الإنتاج، علاجا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد

يقصد بالتقشف برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي مالي تقوم الدولة و مؤسساتها بإتباع سياسيات

مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة و إيراداتها العامة باتخاذ إجراءات معينة في هذا الاتجاه مثل رفع الضرائب، بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تخطها الدولة على ما تقدمها مع السلع[1] و خدمات كما يعني التقشف كذلك خفض الإنفاق العام على المشاريع العامة المصنفة من البنى التحتية و رفع الدعم عن المواد الأساسية بالنسبة للدول التي توزع الريع مثل مؤسسات دعم تشغيل الشباب عبر قروض إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دعم المواد الأساسية للأسر و الخدمات المجانية كالصحة و التعليم.

و يشير مارك بليثMARK BLYTH أن التقشف هو إنتاج أزمة عنيفة و إجراء تقوم به الدول حتى تتمكن من التعايش المالي في حدود إمكانياتها و بدون اللجوء إلى مزيد من الاقتراض الخارجي، و يعرف التقشف على أنه لشد الحزام.

[1] بلقاسم حوام، سياسة التقشف في الجزائر، جريدة الشروق 2013

المطلب الثاني : مرحلة التقشف

مرحلة التقشف : أصبحت مرحلة التقشف من الكمات الأكثر ترددا في هذا العقد و بين أن حكومات العالم قد أصبحت تقلبها باعتبارها من**طبائع الأمور**

و مع ذلك لا يزال النقاش حول التقشف مستمرا و يوجد في أحد الأركان من يعد من يدفعون باتجاه تدابير خفض العجز بينما يجلس في الركن الآخر من يعتقدون أن الوقت قد حان أمام الحكومات لوقف جهودها لخفض العجز الآن. **ظرا لضعف الاقتصاد العالمي**.

I- تقلبات الأسواق:

قد يقول البعض أن انكماش المالية العامة الذي يكون له أثر توسعي على الاقتصاد الأقل احتمال وارد في البلدان التي ترتفع فيها فروق أسعار الفائدة،أي حيثما يجب على الحكومات الآن أن تقترض بأسعار فائدة مرتفعة و حيثما يمكن أن تؤدي التدابير التقشفية إلى استعادة **الثقة في الأسواق. و مطلق** ذلك أن هذا العمل سيشيع لدى الحكومات روحا من الثقة من الأسواق و في قدرتها على إدارة عجزها و ديونها. وينبغي أن تؤدي تهدئة مخاوف الأسواق إلى خفض تكاليف الاقتراض للحكومات، و هو ما تقدما ينتشر إلى بقية أجزاء الاقتصاد إلا أن تراجع فروق أسعار الفائدة على الدين الحكومي، نتيجة لشيوع **روح الثقة**. هو أمر يحتمل بدرجة عالية أن يقترب بالتشدد المالي في و ماذا عن الاقتصادات الأخرى؟ لاشك أن لديها حيز مناورة أكبر على مستوى المالية العامة و من الممكن أن تمضي بوتيرة أكثر اعتدالا في تصحيح الأوضاع و لكن حتى بالنسبة لهذه الاقتصادات، ما لم يحدث تباطؤ كبير في وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن إرجاء التعديل كله. أو حتى تنفيذ سياسة مالية عامة توسيعه – سينطوي على مخاطر مفرطة في الظروف الراهنة لثلاثة أسباب هي أن مستوى الدين العام لم يرتفع إلى هذا المستوى منذ الحرب العالمية الثانية و من الصعب الاستمرار في تحمل مستويات مرتفعة من الدين العام، و لكن الأهم هو عندما يكون الدين العام مرتفعا فإن أي زيادة في أسعار الفائدة مهما كانت ضئيلة يمكن أن تخرج الماليات العامة عن مسارها. و في ظل هذه الظروف، يعتبر تأجيل التقشف أمر بالغ الخطورة.[1]

أشغال الأسواق بالتطورات قصيرة الأجل يزيد من صعوبة المفاضلة بين الشديد المالي في الأجل المتوسط و التوسع المالي في الأجل القصير على سبيل المثال الإصلاحات في الإنفاق على المعاشات التقاعدية و الرعاية الصحية الذي من شأنه خفض العجز في الأجل المتوسط و السماح بزيادة الإنفاق في الأجل القريب و لابد و أن أسعار الفائدة تأخذ في الاعتبار الفروق في الإنفاق الاجتماعي في الأجل

[1] المرجع نفسه ص2

الطويل، و هو ما يشير إلى أن الإصلاحات التي ستحدث مستقبلا لن تتفق بشراء ائتمان من الأسواق إلا بشكل محدود من الدين تحدث في الاقتصاد المتقدمة و لذلك فإن توتر الأسواق بشأن تطورات المالية العامة أكبر من أي وقت مضى.

إدارة المخاطر: النسبية لهذه العوامل الثلاثة غير البلدان، إلا أن الرسالة الرئيسية هي أن إرجاء لتعديل أوضاع المالية العامة إلى أن تحين أوقات أيسر يمثل صعوبة أكبر في الوقت الراهن منه في الماضي. و به أن تحقيق المصداقية يشترط دفع لتكلفة مقدمة في صورة تشديد مالي غير بسيط و من شأن إتباع منهج متدرج تجنب مخاطرة الاضطرار إلى التشديد بوتيرة مفرطة السرعة لاحقا إذا ما بدأت أن الشكوك بشأن المصداقية النفقات المتعلقة بتعديل أوضاعه المالية.[1] الذي يطلق عليه مضاعف المالية العامة- أكبر من التغيرات التي درجت الدراسات الاقتصادية على مناقشات و غالبا ما تتجاهل التقديرات التقليدية لمضاعفات المالية العامة مسألة ما إذا كان الاقتصاد المعين ينمو بوتيرة سريعة أو يتعداها بشدة أو يكون في وضع بين هذا أو ذاك و السبب في ذلك هو أنه عندما يكون الناتج قريبا من السعة أو يزيد عليها، يكو من المرجح بدرجة أكبر أن يؤدي خفض العجز إلى خفض مستوى التضخم و يكون المرجع بدرجة أقل من أن يؤدي إلى خفض الناتج، و من ثم فإن التقديرات مضاعف المالية العامة التي تتضمن فترات يكون فيها الاقتصاد رائجا تؤدي إلى التهوين من ضخامة المضاعفات.

الثبات أثناء السير:

تشهد الاقتصادات المتقدمة في الوقت الراهن تعافيا من أكبر صدمة اقتصادية ضربتها منذ الكساد الكبير، و فتحاولن الحكومات حفز النمو الاقتصادي بزيادة عجز المالية العامة و هو ما كان ناجحا في معظمه و لكن تواجد الآن حاجة إلى خفض العجز حتى تنتظم أوضاع المالية العامة لديها و مع ذلك ففي معظم الاقتصادات المتقدمة لا تزال معدلات البطالة مرتفعة و مستويات الناتج أقل بكثير من الناتج الممكن، و في هذه الظروف،تكون التغيرات في الأوقاف الأقرب إلى الظروف العادية يمكن ألا يحدث للتركيز الراهن للأسواق غلى التطورات في القصير. فإذا كانت مشاعر السوق هي أن التشديد المالي سيؤدي إلى إبطاء النمو في الأجل القصير، فإن الفروق في أسعار الفائدة لن تتراجع بسبب الخوف من أن يؤدي النمو إلى خفض الإيرادات الضريبة و تثبيط الحكومات عن الاستمرار في تصحيح أوضاع المالية العامة بمرور الوقت،و يزيد من حدة هذه المشكلة الخطر من أن يؤدي التشديد المالي وعندما يكون الدين العام إجمالي الناتج المخلي في الأجل القصير و يفترض هذا السيناريو مرة أخرى أن تشديد المالية العامة يؤدي إلى إبطاء الناتج. و من ثم فهناك نبوءتان محققتان لذاتهما على النحو التالي إذا كانت

[1] المرجع نفسه ،ص2

الأسواق تتوقع ألا يؤدي التشديد إلى إبطاء النمو فمن الممكن أن تتراجع فروق أسعار الفائدة و يمكن فعليا الحفاظ على النمو على الرغم من التشديد المالي.

إذا كانت الأسواق تتوقع أن يؤدي التشديد المالي إلى إبطاء النمو، فمن الممكن **أن ترتفع فروق** أسعار الفائدة و يتضرر النمو مع خفض العجز.

و يشير الخفض الأخير الذي أجرته شركة ستاندر أند بورز* في التضييق الإنمائي لبعض البلدان الأوروبية، والذي ذكر التأثير السلمي للتشديد المالي على النمو إلى أنسلوك السوق سيؤدي إلى النتيجة الأخيرة الأقل جاذبية و لا مبالغة في القول بأن إجراء قدر كبير من التشديد المالي سيكون له تأثير انكماشي على الاقتصاد،و هي مشكلة سيضخمها قيام معظم الاقتصادات المتقدمة بتسديد سياسة المالية العامة في نفس الوقت وسيكون من المفيد توزيع عملية التشديد، بإرجاء جزء منها إلى أن يتعافى **الناتج و تقوى قوة الائتمان.**

و يقول البعض إن مضاعفة المالية العامة سيكون ضئيلا أو حتى سالبا (انكماش في المالية العامة يؤدي إلى توسيع الناتج) إذا نقد التشديد المالي من خلال خفض الإنفاق الحكومي و ليس رفع الضرائب فالعوامل التي تؤيد تعافي طلب القطاع الخاص. وهي تحديدا توسع السياسة النقدية و خفض سعر الصوف تراجع فروق أسعار الفائدة لنتضرر من خفض الإنفاق بدرجة أقل من تضررها من خفض الزيادات في الإيرادات **و أنفق أن خفض الإنفاق مفضل عن رفع الضرائب في معظم الاقتصادات المتقدمة.** و لكن و ذلك يعزي إلى أسباب هيكله – ليس لأن إتباع منهج واحد تترتب على تكلفة أقل بكثير في الأجل القصير، و سيتضرر النمو بالفعل، مثلما هي الحال في معظم البلدان الأوروبية و المدى الطويل من أي زيادات أخرى.

على مسار التقدم يمكن أن نستنتج من ذلك كله التشديد المالي يرجح أن يحدث تأثيرا سلبيا على الناتج في الأجل القصير. و يعني ذلك ضمنا أن البلدان التي يكون فيها النشاط الاقتصادي ضعيفا بالفعل ستفيد من تعديل أوضاع المالية العامة، بإرجاء جزء منها إلى أن يتعافى الإنتاج.

*ستاندر آند بورز: هي شركة خدمات مالية و مقرها في الولايات المتحدة و هي فرع شركات مكفروهيل التي تنشر البحوث و التحليلات المالية على الأسهم و السندات

المبحث الثاني: قانون المالية 2016 " تحليل وثيقة".

المطلب الأول : ملخص عن مشروع مالية 2016

ينص قانون المالية 2016 على بعض الاجراءات التي تتضمن تراجع ميزانية السكن و رفع اعتقاد أن وزارة التربية لإنقاذ القطاع أضخم الدفاع لمواجهة التحديات التي لها أهمية و عضوية الجماعات المحلية، تقلص الميزانية الداخلية تقشفا طفيفا، مس مختلف القطاعات الوزارية، التي أيقن فيها وزارة الدفاع على 2016 طبقن الحكومة خلال قانون المالية الحصة الأكبر من ميزانية الدولة و رصد لها أضخم ميزانية لمواجهة التحديات الأمنية، فيما عرفت ميزانية وزارة السكن التي تواجه تحدي مشاريع "عدل" تراجعا طفيفا، لتبق وزارة التربية الثانية في سلم الاعتمادات المالية، و عرفت ميزانيات التسيير و التجهيز بمختلف الوزارات تراجعا بين 1 و 2 بالمائة و رفعت الحكومة ميزانية وزارة الدفاع الوطني أزيد عن 200مليار دج، حيث تعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ الجزائر و خصدت أزيد من ألف 118 مليار دج بزيادة 2000 مليار دج مقارنة مع السنة الماضية و تعكس هذه الميزانية التي تعد الأضخم بين باقي القطاعات حرص الدولة على عدم دعم المؤسسة العسكرية تماشيا مع التحديات الحديثة على الحدود تعتزم تحديث قدرتها العسكرية و تحويله إلى جيش احترافي لاسيما أن الجزائر و عمليات تحديث قدرات الجيش الجزائري بشكل أكثر، و عقدت المؤسسة العسكرية عدة صفقات تسليح مع روسيا و ألمانيا من أجل تطوير إمكاناتها الدفاعية، و تعد هذه ما يعكس حجم التهديدات الأمنية التي تتطلب تطوير الجهاز بأحدث التقنيات، خاصة الميزانية الأضخم تاريخ الجزائر وليبيا و بلدان الساحل الاضطرابات على الحدود الشرقية و الجنوبية للبلاد بسبب الأوضاع المتدهورة في تونس.[1]

[1] زهير رايمان ،كل شيء قانون مالية 2016 ،جريدة البلاد2015/09/15

كما رصدت الحكومة لوزارة الداخلية التي حافظت على مرتبتها الثالثة في سلم الاعتمادات المالية أزيد 426 مليار دج ضمن ميزانية سنة 2016 حيث أن وزارة تشارك على نطاق واسع في عمليات حفظ الأمن و مكافحة الإرهاب و الجريمة إلى 2015، في وقت تستعد فيه الوزارة لإطلاق مشاريع جديدة لعصرنه غير أن نظم تقليص الميزانية عين السنة المالية القطاع و التوجه نحو الإدارة الإلكترونية، ما يعني أن تقليص حجم الميزانية مرتبط النفقات من جهتها عرفت الميزانية وزارة السكن و العمران، تراجعا طفيفا بعد تقليصها من 222 مليار دج إلى 221 مليار دج، رغم اعتراف المسئول الأول عن القطاع بأن المشاريع السكنية تتأثر بسياسة ترشيد النفقات التي قررتها الحكومة، ما يعني أن تقليص حجم النفقات بالقطاع سيمس ميزانية التسيير و لا علاقة بالمشاريع السكنية المبرمجة و كشف جدول للدوائر الولاية عن تحصيص أزيد من 760 مليار دج لوزارة التربية الوطنية التي عرفت توزيع الاعتمادات المالية زيادة في اعتماداتها بتعارف صغير، بالنظر لوعود الوزارة بتسوية المشاكل العالقة مع التقابلات وصف المخالفات و التعويضات و لم يسلم القطاع الانشغال العمومية من سياسة شد الحزام التي طبقتها الدولة لاسيما أنه تم الإعلان عن وفق المشاريع المبرمجة ضمن سياسة ترشيد النفقات، حيث عرفت الميزانية تقليصا طفيفا مقارنة مع العالم الماضي و قدرات ميزانية الأشغال العمومية ب 19 مليار دج. المخصص لوزارة الفلاحة و التنمية كما أن اللافت في جدول الاعتمادات الوزارية للسنة القادمة، رفع الغلاف المالي الريفية، و التي زادت من ميزانيتها تماشيا مع دعم الدولة للقطاع الذي تعول عليه من أجل خلق ثروة بديلة عن الطاقة و رصد 55 مليار دج له غلاف مالي هذه خطة الحكومة لمواجهة انهيار أسعار النفط[1] الذي صادق عليه مجلس الحكومة خلال آخر اجتماع عقده برئاسة الوزير الأول عبد المالك يكشف مشروع قانون المالية يوم 9سبتمبر المنصرم عن وصول إجراءات التقشف إلى مستوى الأعلى، بحيث يقترح سلسلة من التدابير إلزامية إلى رفع للحكومة بعدما تضررت بفعل انهيار أسعار البرميل على المستوى الأسواق الدولية عن طريق جيوب الإيرادات المالية الجزائريين لرفع قيم الضرائب على العقار و مقترحات بتسهيلات ضريبية في حلول وقتية الهدف منها تمويل الميزانية الدولة على المدى القصير غياب إستراتيجية حكومية للتعامل مع ظاهرة انخفاض أسعار النفط التي أجمعت كل الهيئات العالمية أنها لا تعود لأسعارها الأولى خلال السنوات كما يكشف مشروع القانون عن تقليص في الميزانية العامة للدولة بنسبة تجاوزت 10 بالمائة من الميزانية العامة حيث تراجعت ميزانية التجهيز 18،24 مقابل 3.32% في ميزانية التسيير لتصل الأولى حدود مليار دينار كميزانية للتجهيز و 4.9723 مليار دينار للتسيير رصدت لسنة 317674079 مليار دينار تقريبا عوضا عن 2015 حيث من التقشف و تخفيض الميزانيات كل القطاعات حتى الحساسة منها على غرار الدفاع و الداخلية و حتى

[1] المرجع نفسه،ص2

الصحة و السكن، على الرغم من الوعود المتكررة التي أطلقها الحكومة بالاستمرار في المشاريع التنموية التي قال سلال إن التقشف أن يحسها مما بمعنى أن حكومة سلال قد امتازت للتضييق على المشاريع و التخلي عن كثير من مشاريع الانشاءات القاعدية التنموية خلال الفترة المقبلة ضريبية عن سكانهم هذا ما سيدفعه الجزائريون عن زيادات في قيمة الرسوم على العقارات، حيث حدد رسم العقارات على الطابق الأرضي في كشف مشروع قانون المالية الجنوب حدد 130 دينار للمتر المربع و الطابق 110 دينار للمتر المربع بالنسبة للمناطق الحضرية أما المناطق الذاتية ب 70 دينار للمتر المربع فيما حدد بالنسبة للهضاب العليا 170 دينار للطابق الأرضي و 150 دينار للطابق في المناطق.

فقد حدد سعر الرسم على العقار الحضرية و المناطق النائية حدد بـ 130 هكتار للمتر المربع، أما بالنسبة للمناطق الشمالية بـ 230 دينار للمتر المربع للطابع الأرضي و 190 دينار للمتر المربع لباقي الطريق بالنسبة للمناطق الحضرية أما المناطق النائية فقدر بـ 170 دينار للمتر المربع، لتوجه بنسبة 50 بالمائة منها لخزينة الدولة الماء، الكهرباء المازوت و أسعار النقل و حتى الهاتف سترتفع في سنة 2016 أكبر مفاجآت الحكومة للمستهلك 2 بالمائة وافق عليه المجلس الحكومي رفع زيادات في قيمة الرسم على فواتير الماء بنسبة 4 بالمائة للولايات الشمالية و للولايات الجنوبية، و تحديد بأدرار ، الأغواط بسكرة، بشار ، تمنراست ، ورقلة ، إيليزي، تندوف، الواد و غرداية كما يقترح أيضا بنسبة الرسم على القيمة المضافة على غاز البترول السائل المازوت ، و الكهرباء حين يقترح بخصوص هذه الأخيرة كما سيخضع مالك السيارات إلى ضريبة جديدة لترشيد إستعمال الطاقة ، حيث سيدفعون ما قيمته 1000 إلى 2000 دينار عن السيارت العاملة ، حيث تسعى بذلك الحكومة إلى ضمان عائدات مهمة من الضرائب لصالح الموازنة العامة للدولة بما يسمح بإعادة توزيع هذه الموارد على نحو أفضل كما ستفرض حكومة سلال أيضا خلال رفع قيمة الرسم على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال بحوالي 1 إلى 2 بالمائة بما يعين أن هؤلاء قانون المالية 2016 سيرفعون بدورهم قيمة المكالمات الهاتفية و الأنترنت، ملاك السيارات و يتحملون الجزء الأكبر من الضرائب الجديدة سيصبح عبأ أكبر عنه رفاهية بداية 2016 ، حيث ستعرف قسائم السيارات و يبدوا أن إمتلاك سيارة في الجزائر إرتفاعا كبيرا خلال السنة 2016 فضلا عن أسعار البنزين و المازوت أين يتراوح ما بين 2000 و 1000 دج على السيارات[1].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، قانون المالية 2016، يصدر في الجريدة الرسمية، 12 يناير2016

السياحية لأقل من ثلاث سنوات، ما بين 1500 و 6000 أقل من ست سنوات و أكثر من ثلاث سنوات و بالنسبة للمركبات النفعية ذات حمولة أقل من 2.5 أطنان الذي يقل تاريخ ضاعتها عن الخمس سنوات 6000 دج أما التي تزيد عن الخمس سنوات فتقدر قيمة قسيمتها بـ 3000 دج و بالنسبة للمركبات النفعية التي تزيد حمولتها عن 2.5 أطنان و الأقل من 55 أطنان التي عمرها عن الخمس سنوات 12000 دج أما التي تزيد عن الخمس سنوات فتقدر قيمتها بـ 5000 دج بالنسبة للمركبات النفعية التي تزيد حمولتها عن 5.5 أطنان التي يزيد عمرها عن الخمس سنوات فقدرت 18000 دج قيمة قسيمتها بـ 8000 دج أما التي تقل عن الخمس سنوات فتقدر قيمتها قدرت أما عن مركبات نقل المسافرين الأقل من خمس سعة تقل عن 9 مقاعد قيمتها قدرها مشروع قانون المالية 2016 بـ 5000 دج أما التي تزيد عن الخمس سنوات فقدرت 3000 بالنسبة من 9 إلى 27 معقدا التي تقل عن الخمس سنوات قيمتها قدرت بـ 800 دج أما التي يزيد عمرها عن الخمس سنوات 4000 دج و من 28 إلى 61 مقعدا و الأقل من خمس سنوات قيمتها تساوي 12000 دج التي تفوق الخمس سنوات 6000 دج مقعدا قدرت قيمتها بـ 629000 أما المركبات تقل المسافرين التي يزيد عن الخمس سنوات التي أتسع لأزيد من .... أما التي تقل عن الخمس سنوات قيمتها تساوي 18000دج أما عن السيارات السياحية أقل من 3 سنوات التي تقل قوة محركها عن أحصنة قيمتها تساوي 2000 دج و 4000 دج التي تفوق قوة محركها 7 أحو أقل من 9 أما التي تفوق قوة محركها 10 أحصنة فقيمتها بـ 500 دج 1500 بالنسبة التي تجاوزة قوة محركها 7 أحصنة و قلت عن 9 ، أما تلك التي تزيد قوة محركها عن 10 أحصنة فبلغت قيمة قيمتها 3000 دج حسب مشروع قانون المالية لسنة 2016 للشركات و أصحاب المال و أرباب العمل و حتى المستثمرون الأجانب رابحا أكبر من السلسلة [1].

حيث عمدت الحكومة إلى سياسة من الإجراءات سخاء ماليا جميع المؤسسات العمومية الخاصة، الوطنية و الأجنبية و في جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية، من إجراءات كائن متوقعة و واجبة تطل الرسوم على رقم الأعمال و على الأرباح من الثروات المكدسة في العقارات و الحسابات البنكية من أي زيادة في الضريبة على الثروات التي تلجأ إليها الدول عادة لتقسيم الأعباء من الأزمة مشاريع الجزائرية برؤوس أموال أجنبية بالحصول على تمويلات أجنبية للمشاريع الوطنية لسنة 2016 بالسماح للشركات الجزائرية كشف قانون المالية المشاريع الكبرى حسب قانون المالية، حيث كانت هذه الأخيرة ممنوعة منذ سنة 2009، فيما أعطت الحكومة حق منح الموافقة من عدمها حالة بحالة ضمن إطار التسهيلات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية، مما سيفتح الباب مجددا أمام لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ويمهدا الطريق للحكومة للعودة إلى الاستدانة بشكل غير مباشر حكومة سلال تلغي حق الشفعة و

[1]- المرجع نفسه،ص1

لأول مرة منذ سنوات للمستثمرين الأجانب من التخلص من حق الشفعة الذي تطبقه الحكومة يسمح قانون المالية عن طريق في حق الشركات الأجنبية الراغبة في التخلص من الشركات المختلطة للقانون الجزائري وطرح أسهمها في البورصة حيث تسعى بذلك حكومة الوزير الأول عبد المالك سلال إلى تفادي التوجه و القضايا و المحاكم الدولية التي جرتها إليها بعض عن طريق إحياء و تفعيل دور البورصة في الجزائر الشركات الكبرى العالمية سونطراك تحتال لتوفير ميزانية 112 مليون دولار سنويا و تسعى من جهتها شركة سوناطراك إلى تغير التعامل والدفع في تحويلات المواد الطاقوية نحو الخارج خاصة [1].

المطلب الثاني : تحليل قانون المالية 2016 .

تكشف المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون المالية 2016 و أهم التدابير المتخذة عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر بداية سنة 2016 مع إتساع العجز في الميزانية و الجريدة و تداعيات الإنخفاض الكبير في أسعار النفط .

و أمام معضلة الإنخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان النفط من قيمته، إضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزاءا من الأعباء و العودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى .

كما أقر مشروع قانون المالية سلسة من التدابير الجبائية و الوقود و أجهزة الإعلام الألي ، فضلا عن تسقيف إستهلاك الطاقة الكهربائية للأسر [2] .

ويكشف قانون الملية 2016 عن توجه اضطراب الحكومة اما توقعات استمرار تذني اسعار المحروقات والعائدات فقد انخفضت نفقات ميزانية التسيير بنسبة 8.8 % كما انفضت نفقات ميزانية التسيير بنسبة 3.3 % وانخفض ميزانية التجهيز بنسبة 16 % ولجأت حكومة سلال الى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز من خلال مشاريع البنى التحتية منها مشاريع تراموای ومستشفيات وتقليص للواردات بقرارات ادارية مع فرض رخص الاستيراد على منجاتها السيارات والاسمنت بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار اذا يتوقع قانون مالية 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96 % وقيمة واردات تصل الى 54.7 مليار دولار حساب الخدمات.

[1]- المرجع نفسه،ص2

[2]- **حفيظ صواليلي، قانون المالية في الجزائر، جريدة الخبر، 23 أكتوبر 2015 .**

كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سنة 60 سنة على ان كلمة اجور الوظيف العمومي تقدر 35 مليار دولار.

1/- التخليص التدريجي من الدعم الاجتماعي:

تتجه حكومة سلال تدريجيا الى مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا مع اعتماد نظام التسديد خاصة في مجال استهلاك الطاقة وان مان قائما في مجال استهلاك من قبل فهي مشروع قانون مالية 2016 ثم التاكيد نظام التسديد في استهلاك الكهرباء مع فرض رسم على قيمة المضافة 7 % لاستهلاك لا يتجاوز 25 % وكيلومترات في الساعة وزهو معدل الاسرار والعائلات على العموم ورفع القيمة الى 17 % على المستهلكين الكبار وعليه فان المواطن العادي غير معني إجمالا بالإجراء.

بالمقابل فان الحكومة تسعى من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة لبيع " المازوت بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمجلس المدعم وبتجميد السعر منذ سنوات حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم كل القيمة المضافة من 7 **الى** 17 % وفضلا تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر حاليا الى 5 دينار للتر بالنسبة لبنزين الممتاز وجدون رصاص ةالى 4 دينار العادي وتعديل الرسم بالنسبة للمارزوت 0.01 دينار للتر حاليا الى 2 دينار للتر وهو ما سيرنغ االبنزين بانواعه 1 دينار الى 1.3 دينار في اللتر الواحد حسب الانواع تقريبا ولكن ارتفاع السعر يمكت ان تكون اتعكاسات على القطاعات النقل التي تستخدم هعذا الاوقود فضلا عن الفلاحة علما ان سعر المازوت يقدر حاليا ب 13.7 % د للتر بينما يقدر سعر البنزين الممتارز ب 23 دينار و 21.2 دينار للبنزين العادي[1]

بالمقابل قررت الحكومة فرض حقوق جمركية ب ر15 % على اجهزة الاعلام الالي المستورد في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه الى التركيب والتجميع تجدر الاشارة الى ان التجهيزات المستفدين الموقع التعرفي الجمركي 8471، واذي بشمل تجهيزات الاعلام الالي والكمبيوتر تفرض عليها حقوق جمركية ب 5 % **ورسم** القيمة المعناقة ب 75 % **وضلا عن ذلكم فان** استهلاك الانترنت يمكن ان يفرق ارتفاعا بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال بفعل فرص رسمن على اليمة معناقة تقدر ب 17 % وعلى العموم فان هناك زيادات ستطبق تمس المواطن بالدرجة الاولى ، مثل الانترنت وانتقال وقسيمة السيارات والضريبة على شراء السيارات التي ترتفع لثاني مرة والتي

[1]- المرجع نفسه.،ص2

يفرقها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي حيث تم تحديد تسعيرة القيمة حسب قوتهعا ونوعها وسنة استغلالها وتتراوحج ما بين 6 الاف الى 8 الاف دينار مقابل ما بين 5 الاف و 18 الف دينار لملاكبات النقل لاقل من 5 سنواتا وما بين 3 الاف الى 9 الاف دينار لمركبات نقل الاكثر من 5 سنوات وحدة تسعيرية قسيمة السيارات السياحية ما بلين الفين وز 10 الاف دينار بحساب ب قوة السيارة.

2/-تعديل سعر صرف للعملة الوطنية:

اعتمدت الحومة في مشروع قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل بقدرب 98 دج لدولار بعد ان كان سعر الصرف في 2012 بقدرب 77.55 د لكل ويتضح ان الحكومة تلجأ الى تخفيض سعر صرف الى جدينار امان زيادة العجز في الميزالنية وميزان المدفوعات وفضلا عن محاولة ضبط الواردات حيث فد الى دينار حوالي 20 % من قيمته امام الورقة الخضراء.

تبين الاحصائيات المعتمدة في عرض قانون مالية 2016، ان مراجعة صرف الى دينار الجزائري مقابل الدولار معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 2015 وتعد توقعات قوانين المالية التي اعتدتن على معدل سعر صرف بقدر بحوالي 79 دينار الكل دولار في قانون مالية 2015.

والاستناد الى ارقام المقدمة فان معدل سعر صرف الدينار ععام 2012 بلغ 77.55 دينار بينما بلغ المتوسط علم 2013 حولي 79.38 دينار ليرتفع الى الصرف 80.56 دينار للدولار الواحد عام 20145 وتضح ان تقلبات صرف الدولار امام الاورو انعكسشت على الدينار الجزائر الذي يعتمد على سلسة من العملات لتقدير سعر ومع ذلك فانه عرف اكبر فارق مع الدولار ولكن انزلاق الدينار يتم ايضا توجه حكومي في محاولة التقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا.[1].

بالمقابل سعت الحكومة ، مع قرار اعتماد قروض الاستهلاك الى تخفيض وانعكاسات الطلب المحلي حيث تم تحويل بدل الاستدانة على غرار ما يتم في الدول الصاعدة والصناعية الة تفعيل الاستهلاك عن طريق الاستدانة وهو ما يخفق التزامات الحكومات ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي ولن كما كانت مخطط لستدانة معتبرة.

[1]- زهية ايمان، مرجع سبق ذكره،ص3

بالقابل سعت الحكومة مع قرار اعتماد قروض الى تخفيض انعاش الطلب المحلي حيث يتم تحويل الاستدانة على غرار ما يتم الدول الصاعدة والصناعية التي تفعيل الاستهلاك عن عن طريق الاستدانة وهرما يخفق التزامات الحكومات ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي وان كانت مخاطر استدانة معتبرة.

والى جانب بهذه التدابير الى تبقى غير كافي لتغطية العجز الناتج عن ارتفاع النفقات مقابل انخفاض حاد من الايرادات فان السطات العمومية تتجه الى تبني خيارات ستمس جيب المواطن مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي فقد 20 من قيمته في ظرف سنة و هو ما ينتج عنه ارتفاع في نسب التضخم الدي بلغ خلال النصف الاول من 2015 ،حسب تقديرات وزارة المالية ،حوالي 5.32 رغم ان معدل قانون مالية 2016 قدرها 4 % على غرار قانون المالية التكميل 2015 مقابل 3 % في قانون مالية 2015 وسينعكس هذا الوضع على القدرة الشرلئية للمواطنين لا سيما ذوي الرحل الضعيف فضلا عن تاكل قدرة الدينار الشرائية.

وامام صعوبة القيام بتعديلات الاجور ، خاصة ان الحكومة تعتبر ان سقف كتلة الاجور مراه، فحسب قانون مالية 2016 فان ميزانية التسيير تقدر ب 4807.3 مليار دينار 45.544 مليار دولار وستفوق ايرادات المحروقات التي تتجاوز 35.4 مليار دولار[1].

3-الدولة تريد المد من مضاعفات البيروقراطية:

إن تحفيزات لاستقطاب الاستثمارات و فتح الباب للاستدانة الخارجية حاولت الدولة من خلال مشروع قانون المالية 2016 اعتماد تدابير ترمي الى تسهيل الاجراءات و اخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسيخ الاساليب البيروقراطية في الادارة الجزائرية و تعقيدات مناخ الأعمال ،ما جعل الجزائر من بين اضعف البلدان استقطابا لرؤوس الاموال الاجنبية و الاستثمارات الخارجية ،و المحلية أيضا ،كما فتحت الباب الى امكانية الاستدانة من الخارج ،و هو الباب الدي اغلقته مند سنة 2009.

و من بين التدابير المنصوص عليها في القانون اجراءات تحفيزية لتضجيع الاستثمارات الخاصة المنتجة و تلك التابعة للصناعات الناشئة، كما تم اقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول الى العقار الاقتصادي و التنويل و تبسيط الاجراءات الجبائية ،حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة و تسيير مناطق النشاط و المناطق الصناعية هده الاخيرة التي عهدت خلال السنوات الماضية الى وكالة الضبط و

[1]- مرجع نفسه.

الوساطة العقارية، هده الاخيرة ستعرف "اعادة تنظيم معمقة" لتتمكن من التركيز على مهمتها الرئيسية ، و هي تسهيل حصول المستثمرين على العقار ، و شدد النص القانوني على ضرورة اقامة **المناطق** الصناعية من قبل الخواص على اساس دراسات مسبقة ،مع الاخد بعين الاعتبار الاحتياجات المتعلقة بسياسة تهيئة الاقليم.[1]

كما تم اقتراح الغاء اجبارية اعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتياز الممنوحة في اطار اجراءات دعم الاستثمار ،و هي التدابير التي كانت تمس المستثمرين الاجانب .

في نفس السياق ، تم تحديد 3 كاقصى حد نسبة فوائد الخزينة العمومية عن القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات المنجزة في اطار اجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين عن البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض **المصغر او الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة**(الجنوب، والهضاب العليا)

و في سياق تداعيات نقص الموارد المالية ، اعادت الحكومة اقرار امكانية الاستدانة و اللجوء الى الاقراض الخارجي، و هو ما لم يكن متاحا مند سنوات على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها **الجزائر** ، والتي تحد ايضا من القدرة التمويلية للمؤسسات و على هدا الاساس ،تم السماح باللجوء الى التمويلات الخارجية اللازمة لانجاز المشاريع الاستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية او تلك القائمة بالشراكة ، مع الابقاء على التمويل المحلي كأولوية.

لم تحقق العدالة الاجتماعية ولا تحسيناً في نمط المعيشة أكثرمن 42 **دولار** :

لا تزال الحكومات المتعاقبة عاجزة عن اعتماد سياسة اجتماعية واضحة المعالم، يتم من خلالها ضمان عدالة اجتماعية وتنمية فعلية لنمط المعيشة للسكان، رغم الموارد المالية المتنامية التي **تخصص** برسم التحويلات الاجتماعية والدعم المباشر والضمني، حيث تبقى اللآليات المتعمدة عقيمة لأن كافة الفئات معينة بالدعم دون التمييز، ولتسرب جزء معتبر منه دون أن يحقق الأهداف المنشودة، سوى محاولات السلطة استعماله "مسكينا" يقي من أية هزات اجتماعية، ويضمن سالما اجتماعيا وهدنة ولو إلى حين.

ووفقاً للتقديرات الاحصائية التي يكشفها عرض نشروع قانون المالي لسنة 2016، **فإن السلطات** العمومية رصدت سنة 2014 ما لا يقل عن 42 مليار دولار ما يعادل 4552,1 مليار دينار كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضمني، منها 1991,3 مليار دينار، أو ما يعادل 18,897 مليار دولار،

[1] حفيظ صواليلى ، مرجع سبق دكره

تحويلات اجتماعية 2560,8 مليار دينار، أو ما يعادل 24,264 مليار دولار على شكل دعم ضمني، ورغم المبالغ الكبيرة التي رصدت من قبل الحكومة، فإن المشاكل التي يعاني منها المواطن لا تزوال قائمة ومستوى الرعاية الصحية يبقى سيئاً للغاية، بل كارثياً في بعض المناطق، كما أن الحظيرة السكنية تعاني نقائص بالجملة رغم اعتماد الحكومات المتعاقبة مقاربة كمية في محاولة لامتصاص الطلب المتزايد[1].

دون مراعاة للجانب المتصل بالعناية والتسيير، ما جعل الحكومة تواجه مظاهر "الأريغة" في الأحياء الجديدة، كما أن الدعم العام لمواد غذائية واستهلاكية وضع الدول أمام واقع عسير، يحتم استمراره تفادياً لأي ثورات والقبول يتسرب جزء كبير منه سواء للفئات الميسورة أو لشبكات التهريب، ولم تعد الحكومة الحل لمعادلة صعبة ظلت قائمة لسنوات، ويشير عرض الحكومة إلى تخصيص 1840,5 مليار دينار، ما يعادل، 17,423 مليار دولار، كتحويلات مقارنة بسنة 2016 ورغم تسجيل القيمة الاجمالية تراجعاً مقارنة 2014 بحوالي 1590 مليار دينار، فإنها تبقى أعلى من توقعات قانون المالية التكميلي 2013 بنسبة نمو بلغت 7,5% و 128,78 مليار دينار، كما أنها تعادل 9,8% من الناتج المحلي الخام، وهي مستويات قلماً تسجل في معظم الدول النامية والصاعدة، لكنها في الواقع لا تحل المشاكل التي تعاني منها الجزائر، لغياب رؤية واضحة حول مفهوم "الدولة الراعية" والبعد الاجتماعي، ولا يتعلق القصور بمجال الدعم المباشر، بل إن السياسات المندرجة في إطار التشغيل الذي نتج عنه دعم ضمني، من خلال إعفاءات ضريبية لمختلف أجهزة التشغيل وتخفيض الاتاوات العقارية وأسعار الطاقة، لم تساهم في تحقيق نقله على مستوى النسيج الصناعي ونوعية الخدمات المقدمة بل إن نسبة الانفاقات تبقى معتبرة، فإلى جانب توقف المئات من المؤسسات الضغيرة والمتوسط والمصغرة عن النشاط فإن العديد منها أيضاً يواجه عسراً في التسديد لدى البنوك وعدم ملائمة وعدم قدرة على التسديد، ما أبقى الوضع يراوح مكانة، وتظل الحكومة تتبنى سياسة "المسكنات" الظرفية.

[1]- احصائيات قانون المالية، 2016، متوفر على الرابط:

https://WWW.alaraby.COUK/supplements/2014/8/A7%D9%87%D9%88

السعر المرجعي 37 دولار للبرميل.

السعر المتوسط للنفط لإعداد الميزانية: 35 دولار للبرميل.

صعر صرف الدينار: 98 دينار لكل دولار واحد.

صادرات المحروقات: 26,4 مليار دولار.

واردات السلع والبضائع: 54.7 مليار دولار.

التضخم 4%.

الناتج المحلي الخام: 18743,5 مليار دينار (177,355 مليار دولار).

نمو الناتج المحلي الخام: 4,6%.

إيرادات الميزانية 47474 مليار دينار (44,969 مليار دولار).

نفقات الميزانية 7984,2 مليار دينار (75,641 مليار دولار).

ميزانية التسيير: 4807,3 مليار دينار (45,554 مليار دولار).

ميزانية التجهيز: 3176,8 مليار دينار (30,096 مليار دولار).

رصيد صندوق ضبط الايرادات نهاية 2016: 1797 مليار دينار (17,028 مليار دولار).

قيمة التحويلات الاجتماعية والدعم الضمني نهاية 2014: 4552,1 مليار دينار (17028 مليار دولار)

قيمة التحويلات الاجتماعية 2016: 1840,5 مليار دينار (17,423 مليار دولار).

عجز الميزانية: 3236,8 مليار دينار (30,64 مليار دولار).

عجز الخزينة العمومية: 2451,7 مليار دينار (23,20 مليار دولار).

ناتج احتياطي الصرف نهاية 2016: 121,2 مليار دولار (23 شهر واردات).[1]

[1] المرجع نفسه.،ص2

انخفضت ميزانيتا الداخلية والصحة

ارتفاع ميزانيتي الدفاع والتربية

تمثل ميزانية التسيير للدفاع أهم الميزانيات المرصدة في قانون مالية 2016، حيث قدرت بـــــ : 1118,2 مليار دينار، أو ما يعادل 10,588 مليار دولار بينما بلغت ميزانية تسيير قطاع التربية التي تعد الثانية من حيث أهمية 765,05 مليار دينار، أو ما يعادل 7,201 مليار دولار.

وعرفت ميزانية الدفاع ارتفاعاً بنسبة 6,12% وهي التي كانت 9,939 مليار دولار أو 1047,9 مليار دينار بينما قدرت نسبة نمو ميزانية تسيير قطاع التربية 1,64 % وكانت 7,082 مليار دولار أو 746,6 مليار دينار.

أما ثالث ميزانيات التسيير فتعد لوزارة الداخلية والجماعات المحلية التي بلغت 426,10 مليار دينار أو ما يعادل 4,04 مليار دولار، يلليها قطاع الصحة وإصلاح المستشفيات بـــ 379,4 مليار دينار أو 3,59 مليار دولار وعلى عكس ميزانيتي الدفاع والتربية فإن الداخلية والصحة عرفت انخفاضاً في ميزانياتها للتسيير، إذا كانتا تقدران ب 586,8 و 381,9 مليار دينار على التوالي.

واعتبر دكتور الاقتصاد في جامعة الجزائر عبد الرحمن عيه أن اعتماد الحكومة على سعر مرجعي بـــ 45 دولار للبرميل في ميزانية 2016 لن يعالج أبداً مشكلة نقص المداخيل، بل على العكس سيكرس سياسة العجز الكبير في الميزانية وأشار عيه ل "الخبر" إلى أن "إعلان وزير التجارة (يدل الوزير الأول أو وزير المالية أو محافظ بنك الجزائر المخولين لذلك مبدئياً).

امكانية طلب الجزائر ديوناً من العيين، يعتبر استئنافا لطريقة معالجة أزمة 1986 عندما لجأت الحكومة آنذاك إلى الاستدانة لمواجهة تبعات العجز المالي الكبير الناتج عن انهيار أسعار البترول، فزاد ذلك من تأزيم الرضع، حيث تطلب تدخل صندوق النقد الدولي الذي اقترح وصفه أدت إلى انهيار القطاع الصناعي، وكلفت الخزينة مبلغ 120 مليار دولار سددت للدائنين، منها 80 مليار دولار تمثلت في فوائد وأوضح دكتور الاقتصاد بدل أن تتجه الحكومة إلى تطوير الصناعات الاستراتيجية على غرار صناعة المواد الغذائية لتأمين جزء من الاكتفاء الذاتي، ها هي تعلن أنها ستطلق مشروع صناعة سيارات صينية، وهو ما يكرس غياب رؤية واضحة متعلقة بتنويع الاقتصاد الوطني[1].

[1]- عبد الرحمن عيه، **الحكومة لا تملك خطة عملية للخروج من الأزمة**، جريدة الخبر، 2015

كيف لهذه الصناعة أن تجد موقعها لها في الاقتصاد الوطني؟ علماً أن الوزير الصناعة والمناجم برر عدم الاتفاق مع مصنع الألماني لوجود عيوب في ماركة فولسفاكن، فهل المنتج العيني أفضل من المنتج ألماني؟ في نفس السياق، أكد عيه أن اعتماد الحكومة على سعر مرجعي بـــ 45 **دولار** للبراميل في ميزانية2016 لن يعالج أبداً مشكلة نقص المداخيل ، بل على العكس سيكرس سياسة العجز الكبير في الميزانية ، ففي ظل مبلغ النفقات المقترح في مشروع القانون المالية 2016 بـــ 7 **آلاف** مليار دينار ، قد يبلغ العجز 2500 مليار دينار (باعتبار أن ميزانيتي 2012 **و** 2014 **مثلاً كانتا تعتمدان على** 37 **دولار كسعر مرجعي** ، و بلغت بهما النفقات 7000 مليار دينار وخلفتا عجزا بأزيد **من** 3000 مليار دينار)

وعليه فحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر وبيانات الواردة في قانون المالية التكميلي سيبقى في صندوق الإيرادات نهاية هذه 15000 مليار دينار.

واعتبر رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، مصحوب بدة، أن الظرف غير مناسب للجوء الجزائر إلى استدانة خارجية عمومية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفائدة وتوفر الموارد المالية وإذا تم ترشيدها، منبها إلى أنه سيتم تقديم مقترحات وتصورات لإصلاحات جبائية، لاسيما فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهنين لتفادي استمرار حالة التهرب الضريبي، وأوضح بدة لـــ "**الخبر**" أن مقترحات ستقدم في مشروع قانون مالية 2016، **قائلا "نعتبر أن الضرورة تقتضي مراجعة** صيغة تطبيق الرسم على النشاط المهني، والذي يشجع التهرب الضريبي أو يفرضه للعديد من المتدخلين في السوق، عليه وجب النظر في كيفية الحفاظ على مستوى من النسبة للمنتجين، على أن تقلص بصورة كبير أو تلغى على الوسطاء التجاريين في سلسلة التسويق مضيفاً أن مثل هذا للإجراء سيجعل المتعاملين يسددون ضرائبهم.[1]

وسيسمح أيضاً بالحفاظ على التوازنات والهوامش ويمكن من تطبيق التدابير الخاصة **بالفوترة** والدفع بالصكوك وتوضيح دائرة النشاطات التجارية والاقتصادية، كما يضمن تفادي ارتفاع أسعار المواد والمنتجات فيه بالمقابل نبه رئيس اللجنة على ضرورة ضمان ترشيد فعلي للنفقات، مشيراً إلى ناتج صندوق ضبط الايرادات في حالة استمرار تدني أسعار النفط لسنتين سينصب تقريباً، حيث تعرف الاقتطاعات منه ارتفاعاً، قابل عدم القدرة على ضخ موارد إضافيةن حيث تم اقتطاع حوالي 11 مليار دولار منه ما بين 2013 **و** 2014، إذا كان يبلغ 52,4 مليار دولار لينخفض إلى 41,8 مليار دولار، ويفوق مستوى الاقتطاع هذه السنة معدل عام 2014 يتدنى دون 30 مليار دولار، بالمقابل، أكد نفس

[1] محجوب بدة، **إصلاحات جبائية والاستدانة الداخلية بدل الخارجية** جريدة الخبر، 23 أكتوبر 2015.،ص2

المسؤول أن من النقاط الجوهرية التي يمكن التنبيه إليها، هي إمكانية التوجه مجدداً إلى الأسواق الدولية والاستدانة كأحد البدائل المتاحة، لاسيما أن مستوى المديونية الخارجية الجزائرية متواضع ويقدر بحوالي 3,4 مليار دولار، ورغم امتلاكنا لهوامش الحركة في هذا المجال، إلا أن المخاطرة بالإسراع في اللجوء إلى هذا الخيار يبقى في نظرنا سلبياً، ويتضمن مضاعفات يمكن أن تبرز سريعاً بالنظر إلى الظروف السائدة في الأسواق المالية التي تعاني أزمة حادة، والتي انعكست أساساً على نسب الفوائد المتداولة، وهي وفق تقجديراتنا بين 3 إلى 3,6% وهو ما يجعل اللجوء إلى الاستدانة حالياً أو القروض الخارجية، خاصة على المدى القصير غير مناسب في نظرنا، حتى إن تعلق الأمر بالمؤسسات، بينما هناك آليات الاستدانة الداخلية المباشرة أو غير المباشرة من خلال إطلاق سداد.

فضلاً عن تفعيل دور السوق المالي، حيث لا يستسغ أنه بعد أكثر من عشرين من إقامتها في الجزائر، تبقى بورصة القيم دون هدف محدد وتظل أضعف الأسواق في المنطقة من حيث قلة الأسهم و كذا قلة التداولات أو السندات.

وأكد محدثاً وفقاً للتقديرات المتاحة، وعلى اعتبار استمرار تقلبات اسعار النفط على امتداد سنة 2016 و 2017 بتسجيل معدل متوقع لا يتجاوز 65 إلى 70 دولار، فإن صندوق ضبط الإيرادات سينصب مع السنة الثانية المذكورة فيما يسجل ناتجاً بحوالي 17 مليار دولار مع نهاية سنة 2016، كما سيعرف احتياطي الصرف أيضاً تراجعاً، بعد أن فقد 30 مليار دولار في 2015 و 58 مليار دولار في 2014، ومع ملاحظة الانخفاض المحسوس لأسعار النفط، وتوقع معدل سعر البترول السنة الحالية بأقل من 57 دولار للبرميل بالنسبة لصحاري بلند الجزائري، بلوغ هذا الأخير إلى نهاية سبتمر 2015 ما يمتد 55,60 دولار للبرميل وهو من أدنى المعدلات المسجلة للبترول الجزائري خلال عشرية من الزمن، إذ قدر معدل سعر البترول الجزائري سنة 2005 ما قيمته 54,64 دولار للبرميل، وعليه فإن الضرورة تقتضي تسييراً عقلانياً للموارد المالية المتاحة، بما يضمن امتصاص الصدمات المتوقعة خلال السنة 2016.[1]

[1] المرجع نفسه.،ص4

المبحث الثالث: مظاهر السياسية للتقشف في الجزائر

المطلب الاول: سياسة التقشف في الجزائر

في مداخلة بمقر الرابطة الجزائرية عن الدفاع عن حقوق الانسان بالعاصمة، أفاد رئيس الحكومة التي سبق أحمد بن بيتور أن كل جزائري من حقه إدراك حقيقة التهديدات التي تلوح في الأفق عليه وعلى ابنائهن فقد أطلقت تحذيرات من سنوات حول مستقبل الجزائر لقت المواطنين والسلطات المعنية للفت الانتباة، لكنها الأسف لم تؤخذ بعين الاعتبار.

ويرى بن ستور حسب المداخلية التي نقلتها جريدة الخبر، بأن الصادرات سجلت إنخفاضاً بنسبة 25,6 % بين 2006 و 2011، وانفاضا آخر بنسبة 10% سنة 2012 مقارنة بـــ 2011، واستمرت قبل الانخفاض من وقتها، فيما سجل ارتفاع معتبر لنفقات الميزانية من 34 دولارسنة 2005 إلى 115 دولارفي 2011 و 130 دولارفي 2012.

وتعطي هذه الأرقام حقيقة مطلقة وفقاً بلن ستور، بـأنه "اطلاقاً من سنة 2002 تم اخفاء الأزمة الاقتصادية ببحوحة مالية طرفية استناداً إلى سعر البترول المرتفع آنذاك، لكن كل الظروف لهذه الأزمة كانت حاضرة وكان واجباً إطلاق جرس الإنذار ولكنه واقع قابلة ظهور فساد وانتشار الرداءة وعدم الكفاءة".[1]

وباللجوء إلى حقيقة الاقتصاد الجزائي الذي يعتمد على 98% من مداخيله بالعملة الصعبة، يعتبر بن ستور أن الحكومة الجزائرية تعيش في أصعب فترة بعد انهيارات سعر برميل النفط هذا الحال يعس حسن بن ستور دوماً على جيوب المواطنين.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسة التقشف

[1] بشير مصطفى، **مظاهر سياسة التقشف**، جريدة الشروق، تاريخ صدور، 2015/12/21، رقم 54433، عدد90.

لقد تم في القطاع العام توجيه عن المراسلات إدارية من الوزير الأول ووزير المالية، تجاه الدوائر الوزارية والمؤسسات والمديريات عبر التراب الوطني والمحلي من أجل تجسيد الكثير من الإجراءات التي تحد من المصاريف العمومية إلغاء كافة النفقات غير الضرورية والهدايا والهبات وتجميد المشاريع **المبرمجة والتي لم تنطلق بعد، أو** المشاريع التي لم تتجاوز نسبة الانجاز بها 50% إلا بترخيص من الوزير الأول وحذر عدة اقتصاديون من انعكاسات التقشف على الجزائريين ابتداءً من نهاية سنة 2015 ولعل أبرز الانعكاسات هو ارتفاع أسعار السلع والتجهيزات وتنامي مستوى البطالة يبين تقليص نسبة التوظيف **العمومي** (المؤسسة التي توظف الجزائريين بالقطاع العمومي) في الكثير القطاعات أهمها التربية والتعليم والصحة وأكد الخبير المالي "كما رزيق" أن ارتفاع اسعار المواد غير المدعمة ارتفاع سعر السيارات والتجهيزات الكهرومنزلية وتناقص نسبة استيرادها واختفاء السلع الكمالية من **السوق، على** التوظيف في العديد من القطاعات الحيوية، كما شدد الخبير على أن التقشف

سيمس وبدرجة كبيرة –حسبه- المسؤولين السامين بالدولة على غرار الوزراء والسفراء وإطارات الدولة وأصحاب المناصب العليا من خلال ترشيد النفقات العمومية.

كما يؤكد الخبير الاقتصادي "**قارس مسدور**" أن الجزائريين يواجهون تكراراً لسيناريو نهاية الثمانيات وبداية التسعينات حيث عرفت الجزائر أزمة مالية خانقة عصفت بأمن الجزائر على خروج الشعب إلى الشارع ودعوته لإسقاط النظام ورحيل الرئيس الشادلي، وأرجع "**مسدور**" في حديثه لجريدة الشروق هذا السيناريو إلى إعتماد الحكومة الجزائرية لتمويل المشاريع الشعبوية على غرار السكنات والطرقات بميزانيات مضاعفة وخيالية (الطريق السيار 26 مليار دولار) على حساب مشاريع الاقتصادية المنتجة[1].

و طالب المتحدث السلطات بضرورة الابتعاد عن اقتصاد الريع و سياسة شراء السلم الاجتماعي ، **و** الاعتماد على الاقتصاد المعرفي و الإنتاجي في المرحلة المقبلة و تسهيل إجراءات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مختما كلامه بأن "سيدنا يوسف عليه السلام خطط 15 **سنة و حكومة الجزائر لم تخطط** لشهر واحد بعد انهيار البترول".

يعيش الشراع الجزائري حالة من القلق والتوتر هذه الأيام بعد مصارحة الحكومة الجزائرية لهم بالإعلان عن اجراءات التقشف وعن لوح مرحلة صعبة جداً على مستوى الدخل المالي على أثر انهيار

[1]- المرجع نفسه،ص2

أسعار البترول عالمياً وما هدم الجزائري وخاصة خريجي الجامعات والتكوين المهني هو إعلان الوزير الأول بتوقيف التوظيف بالقطاع العام سنة 2015.

كما يتخوف الجزائريون من استحداث ضرائب جديدة والزيادة في تسعيرات الماء والكهرباء والبنزين، وهذا ما قامت به الحكومة في بداية التسعينات لمواجهة الأزمة المالية التي تتخبط فيها الجزائر والتي عكستها المديونية الكبيرة مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد واسعة الاستهلاك كالخبز والحليب والزيت والسكر.

ويقوم جزء كبي من المواطنين بتحويل أموالهم من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة باليوم أو الدولار أو من خلال شراء الذهب للمحافظة على قيمة أموالهم وتثبيتها في السوق، وعرف الدينار الجزائري منذ سنة تقريباً انهياراً كبيراً في السوق الدولية مقارنة بالدولار الأمريكي، وتحاول الأسر الجزائرية الخروج من الأزمة بأقل الأضرار، وصاحب هذا الانهيار حملات أمنية جوارية لتطهير تجار السوق السوداء للعملة الصعبة و اعتقال الكثيرين مع العلم أن الجزائر لا تتوفر على مكاتب أو بنوك تقوم بشراء أو بيع العملة الصعبة من و إلى الدينار الجزائري سوى من يحمل تذكرة سفر إلى خارج البلاد و يسمح بالتحويل مرة في العام فقط و هذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول هذا الإجراء.

الحكومة تلجأ للاستدانة والمعارضة وتحذر.

وفي اعتراف صريح طالب رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة حكومة سلال بشرح الأزمة المالية للمواطن واشراكه في سياسة "شد الحزام" التي ستنتهجها الحكومة، رغم نداءات الائتمان التي أطلقها الوزير الأول سابقاً وعدد كبير من وزراء عبر المنابر الإعلامية، وتدرك الحكومة جيداً لانعكاسات التقشف على الطبقة الاجتماعية، لذلك سارعت الحكومة عبر وزيرة التربية بن غبريط إلى قبول كل مطالبات النقابات المستقلة لقطاع التربية والتعليم على أمل تهدئة جبهة واسعة من العمال الجزائريين وهم المعلمون والأساتذة وعمال المؤسسات التربوية.

كما تعمل الحكومة حايلاً على دراسة احتمال الاستدانة من العين وشرعت المصالح المختصة في دراسة هذا الملف، لتجاوز الأزمة الحالية وهو ما يجعل عبد العزيز بوتفليقة أمام رهان صعب بعدما وبعد الجزائريين عام 1999 بتحقيق ثلاث مطالب أساسية وهي إنهاء المديونية للجزائر بالمؤسسات المالية الدولية، واستعادة كرامة الجزائري، وإنعاش الاقتصاد الجزائري وهو ما يتبخر الآن مع الاستدانة

مع العين، وحادثة الاهانة التي تعرض لها وزير الاتصال "قرين" بباريس والأزمة المالية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري على التوالي.[1]

وحذرت أغلب قوى المعارضة الجزائرية من احتمال الاستدانة الذي تطمح إليه الحكومة، بعدما طرحت منذ سنوات مشكل الريع الذي يحقق للسلطة أطماعاً سياسية، ورفضت كتل المعارضة بالبرلمان الجزائري قانون التكميلي لسنة 2015 كما تحاول الاستثمار في الصعوبة المالية التي تعيشها البلاد لكسب تعاطف سياسي لخدمة تموقعها ودفع السلطة للتنازل وتحقيق مطالب الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: تداعيات سياسية التقشف في الجزائر

أبرز الوزير الأول عبد المالك سلال برغم تقلص مداخيل الدولة في الفترة الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن البلاد تتمتع بكل الامكانيات مواجهة هذه الوضعية داعياً إلى التخلي عن سياسة الاقتصاد المبني فقط على مداخيل المحروقات والتوجه نحو اقتصاد مؤسسة على الاستثمار في القطاعات المنتجة، وكان سلال يتحدث غداة اجتماع مجلس الوزراء الذي جرى برئاسة عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية والذي توج باتخاذ العديد من الاجراءات طغى عليها الطابع الاقتصادي لاسيما الصادقة على قانون المالية على غرار المصادقة على الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي سنة 2015 والمرسوم الرئاسي المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، وأكد أن الجزائر تملك إحتياطات الصرف ما يمكنها من تغطية 26 شهراً من الاستيراد بالوتيرة الحالية دون أي مشكل كما لنت الوزير الأول إلى أن الحكومة عازمة على المعني قدما في سياسة ترشيد النفقات والتحكم في الموارد وخلق الثروة ومحاربة الغش، ولدى تطرقه إلى قرارات مجلس الوزراء لاسيما تلك المتعلقة بتطهير الاقتصاد من النشاطات غير القانونية كشف الوزير عن لقاء مع مسؤولي البنوك لاسترجاع أموال الناشطين في السوق الموازية والتي بلغت ما يقارب 3,700 منها 700 إلى 1,000 مليار تمثل فائضاً ثم ادماجها في القنوات البنكية بهدف استغلالها في الاقتصاد الوطني.[2]

ألح سلال في ذات الصدد على أن سياسة ترشيد النفقات تكون بالمرور من التنمية إلى النمو الاقتصادي ينتج الاستثمار في القطاعات ذات مردودية، مشيراً إلى أن ذلك لا يعني التراجع على

[1] مرجع نفسه.

[2] التقشف متوفر على الرابط:

See morat : http://Smaartspeed.blogspot-com/2016/02blpg-post(52htm1#sthash-Vt2EEqbm-dpuF

المكاسب الاجتماعية، وقال أن المواطن الجزاري قد اعتاد على المستوى معيشي معين ومن الضروري التجاوب مع هذا المستوى لكن يجب الرفع من الانتاج الوطني الذي يبقى في تطور مستمر منذ سنوات، وأضاف أن ترشيد النفقات وتأجيل بعض المشاريع غير المستعجلة وتقيلص مناصب العمل الجديدة في بعض القطاعات لم يود للحكومة للتخلي عن سياستها في دعم الطبقات العامة بدليل كما قال بداية تطبيق إلغاء المادة 87 مكرر من قانون علاقات العمل منذ جانفي 2015.

وأوضح في ذات السياق أن الموظفين وعهم يقارب 1,6 مليون شخص سيستفيدون من زيادة في الأجور ابتداءً من اغسطس المقبل بأثر رجعي من يناير 2015 مؤكداً أن هذا الإجراء سيكلف خزينة الدولة 54 مليار دينار جزائري.

و اعلن الوزير الأول أن اجتماع الثلاثية القادم (الحكومة المركزية النقابية – أرباب العمل) المقرر بداية أكتوبر المقبل سيكون بولاية بكرة بحضور المدير العام للمكتب الدولي للعمل بطلب منه موضحاً أن اختيار عاصمة الزيبان حاء لكونها أكبر ولاية من حيث الانتاج الفلاحي كما تستقطب العديد من الاستثمارات الصناعية كما أكد الوزير الأول أن الدولة عازمة على مواصلة سياستها في دعم المستثمرين الشباب خاصة عن طريق و كالة دعم تشغيل الشباب " اونساج " و لكن على الاستثمارات أن تكون ناجحة و خالقة للثروة و ذات مردودية لتفادي التبذير.

واقع الجزائر في إطار انهيار أسعار البترول:

أشار الوزير الأول على أن الجزائر تمتلك إمكانية معتبر وكانت لا تزال وستبقى قوة طاقوية عكس ما يتم الترويج له لزعزعة الاستقرار وأننا قادرين على التطور الاقتصادي بشرط تكثيف الجهود، غير أنه رافع مجدداً من أجل ترشيد استعمال الطاقة خاصة الوقود وتقليص التبذير وهذا يخلق روح "المواطنة الاقتصادية" في نفس كل جزائري وكذا تكثيف الجهود للتحكم أكثر في هذه الطاقات ومحاربة اللامبالاة من جانب آخر، أكد سلال أن سياسة الحكومة تهدف لترشيد النفقات العمومية وأنها (الحكومة) لا تعتزم اتباع سياسة تقشف بالنظر إلى الحركية الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وقال أنه ورغم تراجع مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً فإن الحكومة تحكمت ف الوضع بفضل سياستها الاستشرافية وأضاف في ذات الصدد بأن الحكومة لا تعتزم اتباع سياسة التقشف التي –كما قل- تولد دائما الفقر وأن الجزائر "ليست في هذا المستوى نظراً للحركية الاقتصادية الذي يعرفها البلد، وأكد أه بفضل هذه الحركية الاقتصادية خاصة التي يخلقها الشباب والإطارات فإن نسبة الناتج الوطني خارج المحروقات في السداسي الأول من 2015 فاقت 7% وهو ما يدل على أن سياسة الحكومة فب إعادة بعث الاقتصاد الوطني خارج المحروقات قد بدأت تعطي ثمارها، كما حرص على التأكيد على أن

اجتماع مجلس الوزراء المنعقد أمس برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتلفيقة هو "اجتماع تاريخي" وأن القرارات التي اتخذت خلاله قرارات شجاعة وقال أن الهدف الرئيسي للحكومة من خلال **الاجراءات المتخذة**[1] لفادة المؤسسات ولتسهيل الاستثمار هو بناء اقتصاد قوي ما يجعل الاجتماع تاريخي و أن القرارات المتخذة من طرف رئيس الجمهورية كانت شجاعة.

خلاصة الفصل:

إن تأثير أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر ارتفعت معها مخاوف من تحديات الاقتصادية وضغوط ومطالب اجتماعية وهذا ما جعل انخفاض اسعار البترول إلى انتهاج سياسة التقشف باعتبارها أنها عملية ترقيع إذ أنها لا تخدم الاقتصاد الوطني في حال من الأحوال وبذلك هناك بديل حقيقي وإتباع سياسة جديدة تعتمد على الوحدات الانتاجية والاقتصاد المنتج، لما كان لها من تأثيرات من **ار**تفاع سعر السلع والتجهيرات وتنامي مستوى البطالة بسبب تقليص نسبة التوظيف إضافة إلى تراجع إقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائرية.

[1] مرجع نفسه.

خاتمة

خاتمة :

يعتبر النفط نظرا لمميزاته و خصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما أكثر من مجرد مصدر طاقة انه سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة و تتركز أهم الاحتياطات من هذه المادة في المنطقة العربية و بما أن النفط ثروة نفيسة و سلعة غير عادية إلا أن السوق النفطية خلال فترة الدراسة لمختلف الأحداث السياسية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار ،و يولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الاقتصاد و من بينها أزمة 1986 التي تتضمن نتائج أهمها على الدول النفطية المنظمة للأوبك تتضمن في انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية و انخفاض معدل النمو في الدول النفطية و كذلك نقص مدا خيل الدول النفطية و تفاقم أزمة المديونية من خلال تزايد ديون النفطية لتعويض إيراداتها النفطية القليلة نتيجة انخفاض أسعار النفط ،أما الدول الصناعية الكبرى انخفاض قيمة الواردات النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط و انخفاض كذلك معدل التضخم و أسعار الفائدة و ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أما من خلال مقارنتها مع الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب التي تتوزع بين سياسية و اقتصادية مع ترجيح السياسة منها بشكل كبير و يمكن أن تكون في انكماش الاستهلاك العالمي ،عقوبات اقتصادية ضد روسيا و إيران ، ثروة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ،و أن الجزائر فإنها تبنى إستراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد و كسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المرتكز على إنتاج النفط ،التصدير ،استيراد سلع الاستهلاك و العمل على التحفيز لمرحلة ما بعد حقبة النفط تعد ضرورة ملحة و ذلك بالتركيز على تنمية مصادر الطاقة المتجددة و دعم صناعة البتر وكيماويات ،و دعم الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من التكنولوجيا و تنمية التجارة الخارجية و الصادرات السلعية و الخدمات خارج المحروقات ،و يكمن القول انه في ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط و من خلال تضمن قانون المالية 2016 زيادة في المنتجات البترولية مع تخفيض في رسم على الغاز ،كما تضمن في تعديل مبلغ قسيمته السيارات و كذلك حدد سعر الرسم على العقار الحضرية و المناطق النائية و من خلال هذا انتهج سياسة التقشف و تطبيقها يتوقع منها عدم النجاح هاته السياسة و النهوض بالاقتصاد الوطني نظرا لسقوط الحر لأسعار البترول باعتبارها انها عملية توقيع إذ أنها لا تخدم الاقتصاد الوطني في حال من الأحوال و بذلك هناك بديل حقيقي و إتباع سياسة جديدة تعتمد على الوحدات الإنتاجية و الاقتصاد المنتج. وقد كان لهذه الانتكاسة في اسعار البترول تاثيرا على النمو في الجزائر مع هذا الانهيار شهد قطاع السكن ازمة حادة في انجاز مختلف المشاريع السكنية بكافة صياغها الى جانب تجميد التوظيف في العديد من المؤسسات هذا ما جاء به قانون المالية، ولكن تاثير كان بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة اي صندوق ضبط الايرادات الى جانب الاجراءات المتخذة التي تمثلت

في رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية 2016 وتكريس تدابير التقشف في النفقات العامة وعلى هذا الاساس نستنتج ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية ان الجزائر لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لاسعار البترول في السوق العالمية انها مازالت سائرة على نفس المسار مغمضة العيون غير مبالية بالمستقبل، وحق الاجيال القادمة، فالجزائر الى حد الان لم تتبنى استراتيجية وسياسة لنهوض بالاقتصاد الوطني فهي مازالت تبحث كيف تزيد من صادراتها من المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

I. الكتب:

1. إبراهيم قصى عبد الكريم،اهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية،دمشق-منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

2. **بسام فتوح**-لور الكاتيرى-النفط الغربي في السياق العالمي و المحلي.متحصل عليه.

3. حافظ برجاس،الصراع اللدولي على النفط العربي،بيروت،لبناني-بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام-2000.

4. حسين عبد الله-**البترول العربي-دراسة** اقتصادية سياسية –دار النهضة**سنة**2003.

5. حسين عبد الله-**مستقبل النفط العربي**-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-**لبنان**-2006.

6. سمير التشير-التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا**ط**1-دار المنهل اللبناني **للنشر**-بيروت-1427،2007هـ.

7. صديق محمد عفيفي،تسويق **البترول ط**9-**بدن مكان النشر**-2003.

8. مايكل ييش-**البحث عن الاستقرار في سوق النفط :مداخلة مقدمة في المؤتمر السعودي السادس للطاقة** الذي عقده مركز الإمارات للدراسات و البحوث و الإستراتيجية في 7-8 **أكتوبر**2000**الموثقة في كتاب مستقبل النفط كمصدر للطاقة**-**إصدار مركز الإمارات** للدراسات و البحوث إستراتيجية ابوظبي2005

9. **محمد احمد الدوري**-محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1983.

10. محمد ختاوى،النفط و تاثيره في العلاقات الدولية،بيروت-**لبنان-دار القبس ط**1-2010.

11. **محمد مراد**-السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي :بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي-بيروت،دار المنهل اللبناني2000.

12. **ناجي ابي عاد** –ميشيل جرينون-**الفراغ و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط** :الناس،النفط،التهديدات الأمنية،عمان-**الاردن**-الاهلية للنشر.

13. هاشم علوان،حسين عبد الله محمد جاسم"اقتصاديات الموارد الطبيعية"**بغداد**1992.

مذكرات التخرج:

1- بوزيان الحاج-السوق البترولية في ظل الحواريين المنتخبين و المستهلكين-مذكرة ماجستير تخصص ت جمعة رضوان ،تطورات أسعار النفط و تثيرها على الواردات-**دراسة الحالة الجزائر**1970-2011.مذكرة ماجستير تخصص اقتصادي و كمي من كلية العلوم الاقتصادية **و** علوم التسيير-**جامعى الجزائر**-2007.

2- **حم**ادي نعيمة،تقلبات أسعار و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008،جامعة حسبية بن بوعلى-**الشلف**-2009/2008.

3- خميسة عقابي-النفط في العلاقات الأمريكية-العربية-**دراسة حالة الجزائر**(1990-2014) **جامعة محمد** خيضر،بسكرة،2015/2014.

4- داود سعد الله،اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)-2012/2011.

5- سعيد رويج ،التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)-2013/2012.

6- العربي العربي،رسالة ماجستير –**دور الطاقة في العلاقات** المغاربية الأوروبية(**الجزائر**-ليبيا)كلية العلوم السياسية و الإعلام –قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية2005/2004.

7- محمد خنوس،عوامل التوتر و الاستقرار في منظمة الخليج العربي1980-2000-**دراسة في** المحددات الداخلية و المؤثرات الخارجية،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية **جامعة الجزائر**-كلية العلوم السياسية و الإعلام.

8- **م**شدن وهيبة-اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربية خلال الفترة 1973-2003-2005-2004.

9- المكرطار فائزة ،التنبؤ بأسعار النفط المرجعية،مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياس عن كلية **العلوم** الاقتصادية و علوم التسيير-**جامعة الجزائر**-2000.

10- موري سمية أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-**دراسة حالة الجزائر**2010/2009.

11- هاشم جمال : السوق البترولية العالمية و انعكاسها على اقتصاد الجزائر،أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية عن جامعة الجزائر1997/1996.

الجرائد والمجلات العلمية:

1- بلقاسم حوام، سياسة التقشف في الجزائر، جريدة الشروق، السنة 2013.

2- زهية رايمان، كل شيء عن قانون المالية 2016، جريدة البلاد، 2015/09/05.

3- وكالة الأنباء الجزائرية، قانون المالية 2016، يصدر في الجريدة الرسمية 12 يناير2016.

4- حفيظ صواليلي، قانون المالية في الجزائر، جريدة الخبر، 23 **أكتوبر** 2015.

5- عبد الرحمن عية، حكومة لا تملك خطة عملية للخروج من أزمة، جريدة الخبر، 2015.

6- سميرة بلعميري، خرجت من واجب وسأكشف حقائق جديدة عن فضائح سونطراك، جريدة الشروق، العدد 53، 2014/02/08.

7- محمد غانم، أمريكا تحقق في فضيحة سونطراك 2 بالجزائر، جريدة الخبر، 2014/04/26.

8- بداكار عبد الحميد شبشوب، سياسة الجزائر الطاقوية، جريدة الخبر، 2009/04/25، ص1.

9- محجوب بدة، اصلاحات جبائية والاستدانة الداخلية بدل الخارجية، جريدة الخبر، 23/أكتوبر/2015.

10- بشير مصطفى، مظاهر سياسة التقشف، جريدة الشروق، عدد90، 2015/02/21.

11- صباح نعوش"إلى أين أسعار النفط"مجلة أخبار النفط و الصناعة الإمارات العربية المتحدة- أكتوبر 2000 متوفرة على الموقع التالي : wwwmoenrgovae.

12- مصطفى بودرامة، مؤتمر العلمي الدولي"التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"-التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة سطيف.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1) Bemard bourgeois et Victor rodrignez padilla pexporrtation pétrolière entre les decennies80 et 90 avantage géopolitique et ordre pétrolière »revue de lenergieN437fever1992p :127.
2) Cameron fraser.us foreign Policy after the cold war :global hegmonc or reluctant sheriff london.and.new York :know ledge Taylor and Francis croup.end édition-2005p.2.

مواقع الانترنت:

1 http//www.ofedonlinc.org/report/arabic/1arpdf.

2 احصائيات قانون مالية 2016: متوفر على الرابط:

http:// www.alaraby.couk/supplements/2014.

3 القشف متوفر على الرابط:

See morat :htpp:// smaarhspeed blogspot-com/2016/02 blpg.post.

فهرس المحتويات

الآية القراءانية	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	أ
الفصل الأول: **الإطار العام للنفط في الاقتصاد الدولي**.....	8
تمهيد	8
المبحث الأول: التعريف بالنفط و أهميته	9
المطلب الأول: مفهوم النفط	9
المطلب الثاني: خصائص النفط	10
المطلب الثالث: أهمية النفط	12
المبحث الثاني: محددات سعر النفط	18
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه	18
المطلب الثاني: محددات سعر النفط	19
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: أثر تغير أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر	29
تمهيد	29
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن تطور أسعار النفط	30

المطلب الأول: تطور أسعار النفط قبل أزمة 1986	30
المطلب الثاني: أزمة 1986 أسبابها ونتائجها	32
المطلب الثالث: تطور الأسعار خلال فترة 2000 – 2015	35
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الطاقوية في الجزائر	40
المطلب الأول: إرتباط الإقتصاد الجزائري بالصادرات الطاقوية	40
المطلب الثاني: أهم مؤسسات الطاقوية بالجزائر	42
المبحث الثالث: العلاقة بين صنع السياسة العامة في قطاع الطاقة واقتصاد الجزائر	46
المطلب الأول: السياسة العامة الطاقوية في الجزائر	46
المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية	47
المطلب الثالث: أثار الفساد في قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري	47
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: أثر الأزمة النفطية الراهنة على السياسة العامة "سياسات التقشف نموذجا"...	54
تمهيد	54
المبحث الأول: بوادر سياسة التقشف	55
المطلب الأول: مفهوم التقشف	55
المطلب الثاني: مرحلة التقشف	56
المبحث الثاني: قانون المالية 2016 (تحليل وثيقة)	59
المطلب الأول: ملخص عن مشروع قانون المالية 2016	59
المطلب الثاني: تحليل وثيقة قانون المالية 2016	63

المبحث الثالث: مظاهر سياسة التقشف في الجزائر	73
المطلب الأول: سياسة التقشف في الجزائر	73
المطلب الثاني: انعكاسات سياسة التقشف	73
المطلب الثالث: تداعيات سياسة التقشف	76
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	80
قائمة المراجع	83